جامعة عبد الحميد بن باديس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في الساحل الإفريقي (نموذج مالي)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص دبلوماسية وتعاون دولي

من إعداد الطالبة:
– رحوال زينب

تحت إشراف الأستاذ:
– فراحي محمد

اللجنة المناقشة:

– الأستاذ عباسي عبد القادر :رئيسا

– الأستاذ فراحي محمد :مقررا

– الدكتور بوغازي عبد القادر: ممتحنا

السنة الجامعية:2017/2016

دعاء

اللهم إني أسألك إيمانا دائما وأسألك قلبا خاشعا.

اللهم إني أسألك علما نافعا وأسألك يقينا صادقا.

اللهم إني أسألك دينا قيما وأسألك العافية من كل بلية.

اللهم إني أسألك تمام العافية وأسألك دوام العافية.

اللهم لا تأخذني منك إلا إليك ولا تشغلني عنك إلا بك.

اللهم إني أسألك الشكر على العافية و أسألك الغنى

عن الناس.

شكر وعرفان

الحمد لله نحمده كثيرا والشكر له أولا وأخيرا وصلى الله على نبيه وصفيه محمد بن عبد الله خير البرية ومعلم البشرية أما بعد:

أتقدم بالشكر وامتناني ووافر التقدير إلى أستاذي الكريم "فرحاي محمد" الذي رافقني في رحلة بحثي هذا ، وأرشدني إلى الطريق السديد، ودفعني للأمام فنسأل الله أن يجعل جهده في ميزان حسناته.

وكل الشكر والتقدير لأساتذتي جميعا، وكل من تتلمذني على أيديهم كل الاحترام والتقدير.

والشكر الجزيل إلى أخي "رابح" الذي عايش معاناتي ونزع من نفسي الجزع والقنوط كلما ارتكست مسيرة عملي.

إلى صديقاتي المخلصات اللواتي لم يتوانين في دعمنا وتذليل الكثير من العقبات التي رافقتني طوال مدة عملنا بهذا البحث، ولكل من شجعني وتمنى لي الخير.

إهداء

إلى أعظم امرأة في الوجود، إلى التي سقتني بحبها وعطفها، وسهرت عيناها لأجلي الليالي، واشتغل بها بالي، واتسمت دائما في خيالي، إلى التي أفنت شبابها من أجلي، إلى منبع عزتي وافتخاري إلى قرة عيني المخلوق المقدس، "والدتي" حفظها الله.

إلى عائلتي الثانية (علي) : أبي وأمي إلى إخوتي فايزة حفصة يوسف إبراهيم.

إلى من أحاطني بنصائحه، ووزع فيا روح الصبر بتشجيعي وتحفيزه لي دوما، إلى قدوتي في الحياة "والدي"رحمه الله.

فإليهما أرق تحياتي وتقديري.

إلى إخوتي: "رابح"،"الطاهر"، "العربي"، "خيرة"، " فاطمة ،"ميمونة"،"محمد"

إلى دفعة العلوم السياسية أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الدبلوماسية الجزائرية

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية

المطلب الثاني:أنواع الدبلوماسية المعاصرة

المطلب الثالث:أدوار الدبلوماسية

المبحث الثاني: محددات الدبلوماسية الجزائرية

المطلب الأول: المحدد الإيديولوجي

المطلب الثاني: المحددات السياسية والاقتصادية

المطلب الثالث: المحددات الجيوبوليتيكية

الفصل الثاني: نشاط الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي (أزمة مالي نموذجا)

المبحث الأول:الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول:الواقع الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: دراسة في طبيعة المجتمع لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث:طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: التحديات والرهانات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة في مالي

المطلب الأول :الأزمة المالية:الخلفيات والاسباب

المطلب الثاني:اثر الأزمة المالية على الاستقرار في الجزائر

المطلب الثالث: نشاط الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية

الخاتمة

اكتسبت الدبلوماسية في عصرنا الحاضر أهمية خاصة مع تنامي شبكات المصالح المتداخلة و المتقاطعة و المتبادلة فيما بين الدول و الأمم و مع تطور أسباب التواصل بين أقطار الدنيا التي تلازمنا مع تطورات مذهلة في تكنولوجيا النقل و الاتصال و مع تعاظم شأن المحافل الإقليمية و الدولية مرجعا لحل المشاكل بين الدول والمجموعات.

ولقد كان السبب الرئيسي لظهور الدبلوماسية هو ويلات الحربين العالميتين اللتان احتلتا النصف الأول من القرن العشرين و دخول العالم عصر أسلحة الإبادة ، الجماعية و بخاصة القنبلة النووية .هذا ما جعل العالم في رعب مما قاد إلى البحث عن بدائل للقضاء على النزاعات بين الدول و جاء ما يسمى بالدبلوماسية التي أخذت أهمية بالغة و احتلت الموقع البارز و الأساسي في مسار و تطور العلاقات الدولة التدخل في حل النزاعات و القضاء على الحروب .

و على هذا جدت التغيرات الحادثة عل المساحة الدولية من أهم التطورات التي عرفها القرن التاسع عشر ذلك من خلال حث الدول على الابتعاد عن القوة اللجوء إلى الطرق السلمية و مع مرور الوقت استطاعت بعض الدول أن تحاكي هذه الفكرة فتعززت هذه الجهود في مطلع القرن العشرين في السعي إلى توثيق روابط حسن الجوار و حل النزاعات الدولية .

مع ذلك لازال بعض الحديث عن الحدود الجغرافية في منطقة الساحل عل اعتبار أن كبر المساحة تحول إلى نقمة على دول المنطقة بسبب قدرة الجماعات المسلحة و التنظيمات المتطرفة على اختراق الحدود الرسمية المتعاون عليها دوليا ، حيث تشهد المنطقة ما يشبه

الرغبة في إعادة ترسيم الحدود من جديد بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، الساعية للحصول على اعتراف دولي بدولة التوارق من جهة و بين الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تهدف لإقامة إمارة إسلامية من جهة ثانية و لعل توفر العتاد العسكري سهم في حدة النزاع حيث أضحت الجماعات تتنافس في استعراض القوة و فرض وجودها من خلال ما تتوفر عليه من عتاد عسكري .

هذا و يشير الخبراء إلى أن انهيار نظام العقيد معمر القدافي كان أحد أهم العوامل في تفاقم الوضع بالمنطقة على اعتبار أن الجماعات المسلحة المنتمية لقبائل التوارق التي كان يستخدمها ضمن كتائبه العسكرية اضطرت إلى التراجع و التمركز في شمال مالي مع الإشارة على امتلاكها عتادا عسكريا متطورا سمح لها بتحقيق انتصار ميداني على جنود الجيش المالي المتمركزين في المنطقة لبسط سلطتهم على المنطقة و يعلنوا عزمهم لتحرير منطقة الأزواد و إعلانها دولة مستقلة ، الأمر الذي حد على الجزائر من منطلق حسن الجوار الدخول على الخط لمحاولة إيجاد تسوية للنزاع الذي تعرفه الدولة المجاورة و الحد من إمكانية امتداده وفقا لرؤية "نظرية الدومينو" حيث برء الكثير المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية سعت إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمنها و استقرارها و هو ما جاء على لسان الوزير الأول السابق أحمد أويحيى في حوار مع جريدة Elmoudjahid المجاهد عندما قال أي تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديد أمنيا مباشرا

للجزائر و هو الكلام نفسه الذي ذهب إلى عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية الذي قال بشكل واضح الوحدة التربوية لمالي غير قابلة للتفاوض .

كل هذا التزاحم الدولي في منطقة الساحل و التقارير التي تشير الى أنها أفغانستان ثانية تبين بوضوح تزايد أهميتها و تأثيرها المباشر في الأمن القومي الجزائري خصوصا مع تنامي المخاطر الآتية من هذه المنطقة و لا سيما بعد تفاقم مشكلة الطوارق التي خلفت وراءها هجرة مكثفة للاجئين من مالي رغم محولات الوساطة الجزائرية، و هذا ما زاد من إرادة الجزائر و رغبتها إلى العمل في محاولة لتغطية الانكشاف و الهشاشة الأمنية في الجنوب خصوصا مع منامي تهريب الأسلحة و النسيج الملغم الأمني من مالي.

أسباب اختيار الموضوع :

أ – أسباب ذاتية:

اعتبار الدولة التي ينتمي إليها الباحث هنا دول الميدان pays de champهذا ما يجعلها تؤثر و تتأثر بالمشاكل في منطقة الساحل .

فضول الطالب في البحث عن دور الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة المالية .

كون الطالب في منطقة قريبة من مسرح الأحداث ما يدفع إلى معرفة أكثر.

ب – أسباب موضوعية:

كون المنطقة تمثل امتداد جغرافي للجنوب الجزائري .ما يجعلها تتأثر بكل التطورات الحاصلة في المنطقة الساحلية .

رغبة الباحث في تقديم أعمال مرجعية في ميدان الدراسات الأمنية .

محاولة فهم الظاهرة الأمنية بمنطقة مالي .

توضيح دافع الاهتمام الاستراتيجي الجزائري بالمنطقة و خاصة مالي .

الدراسات سابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الجزائري و دورها في حل الأزمات:

بوحفية قوي بعنوان **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة الدراسات ،2012 و التي تناولت شيء من التفصيل عمق الأزمة المالية أسبابها و خلفياتها و سيروراتها و علاقة الدبلوماسية الجزائرية بها .

سفيان منصور بعنوان**السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساتها على الأمن الجزائري 2012 –2013** و التي تناولت شيئا من حرص الجزائر لتقديم المبادرات الإقليمية و مكافحة بعض الأعمال الشنيعة و الإجرامية.

بشكيط خالد ،دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأن في الساحل الإفريقي 2011 ، تنتهي هذه الدراسة إلى استعراض أهم الآليات و الجهود لمكافحة التحديات الموجودة في إفريقيا.

إشكالية الدراسة:

تظهر معالم المشكلة البحثية في دراسة الدور الذي تلعبه الجزائر من أجل حل مشكلة مالي وخاصة بعد تدخل العديد من الدول في الأزمة وعما سلف ذكره نطرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في حل النزعات في منطقة الساحل الإفريقي عامة وفي حل أزمة مالي على وجه الخصوص؟

وانطلاقا من المشكلة البحثية تلك كانت التساؤلات التالية:

- ما الذي جعل الجزائر تهتم بهذه المنطقة و هذا النزاع ؟
- ما هي التحديات التي تعرقل مسار الجزائر في حل الأزمة المالية ؟

الفروض العلمية للدراسة:

إن التركيبة الأمنية لموضوع البحث تقودنا نحو طرح الفروض التالية :

إن الدافع الأساسي للجزائر في هذا النزاع المعقد هو دافع المصلحة الوطنية باعتبار أن أي تأثير سلبي كان أو إيجابي يعود على أمنها القومي .

كلما كان هناك توافق بين الأطراف المالية الداخلية كلما سهل الدور الجزائري لحل الأزمة.

كلما ازداد التنوع الاثني و القبلي يدفع ذلك إلى خلق عدم الاستقرار السياسي و الأمني .

أهداف الدراسة :

هناك مجموعة من الأهداف يمكن تحقيقها من خلال هذا البحث:

- معرفة التطورات الأمنية الحاصلة بالساحل الإفريقي و انعكاساتها على الأمن القومي الجزائري .
- التعريف بمختلف الأدوار التي تقوم بها الجزائر لضمان الاستقرار و أمن منطقة الساحل.
- إبراز المكانة السياسية الجزائرية و الدور الأساسي الذي تلعبه في حل النزاع في مالي .
- إبراز المعوقات التي تواجه الجزائر في الوصول لحل دائم للأزمة .
- توضيح أهم الأدوات التي توظفها الجزائر في حل الأزمة المالية .

المناهج المعتمدة في الدراسة :

تمت دراسة هذا الموضوع من خلال الاعتماد على مناهج عدة منها :المنهج التاريخي و هذا من خلال الوقوف على محطات الدبلوماسية الجزائرية و مبادئ سياستها الخارجية قديما و حديثا و سعدنا أيضا في تحليل النزعات في منطقة الساحل و استخدمنا أيضا المنهج **المسحي** في تحديدنا لمنطقة الساحل الإفريقي من خلال التهديدات الأمنية التي تعرفها و كذا الأزمات الواقعة بها و اعتمدنا أيضا على منهج دراسة الحالة عند التركيز على دولة مالي و تحليل أزمة الطوارق التي تعرفها .

خطة الدراسة :

تماشينا مع الإشكالية المطروحةوالفرضيات المندرجة في إطارها و سعينا لاحتواء على جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كالتالي:

البداية بمقدمة ثم الفصل الأول و الذي تضمن الإطار النظري لدراسة الدبلوماسية الجزائرية تحت مبحثان : المبحث الأول يخص بماهية الدبلوماسية بشكل عام و ينقسم بدوره إلى ثلاث مطالب : المطلب الأول يتناول تعريف الدبلوماسية أما المطلب الثاني و المطلب الثالث :

أما المبحث الثاني يتمحور حول محددات الدبلوماسية الجزائرية و ينقسم إلى ثلاثة مطالب أيضا المطلب الأول به المحدد الإيديولوجي و المطلب الثاني يتحدث عن المحددات الجيوبولتيكية .

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه نشأة الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي لأزمة مالي نموذج ففي المبحث الأول تطرقنا إلى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي وصلنا إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول يحتوي على الواقع الجغرافي لمنطقة الساحل أما المطلب الثاني فتناولنا فيه دراسة في طبيعة المجتمع لمنطقة الساحل أما المطلب الثالث و هو الأخير فيحتوي على طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي أما المبحث الثاني تحت عنوان التحديات و الرهنات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة المالية تناولنا فيه ثلاثة مطالب أيضا في المطلب الأول الأزمة المالية خلفياتها و أسبابها و المطلب الثاني تناولنا

فيه أثر الأزمة المالية على الاستقرار في الجزائر و أخيرا تطرقنا في المطلب الثالث لدور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة في مالي و أخيرا خاتمة .

صعوبات الدراسة:

على الرغم من أهمية الموضوع إلى أن لا توجد دراسات كثيرة تركز على دراسته و تحليله . قلة المصادر والمراجع حول موضوع هذه الأزمة ولم نجد سوى بعض المصادر والمقالات والجزائر ذات الطابع الإعلامي والتاريخي.

نتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على الدبلوماسية كونها وسيلة سلمية بعيدة عن الحروب تسعى لإيجاد حلول للازمات وتعتمد أحيانا على الحوارات المباشرة وهذا ما ارتكزت عليه الجزائر في حلها للازمات في الساحل الإفريقي،حيث تعالج أيضا هذه النقطة المحددات المتحكمة في الدبلوماسية الجزائرية وهي كثيرة ومتنوعة وهذه المحددات تختلف من دولة إلى أخرى .

المبحث الأول: ماهية الدبلوماسية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعرف عن الدبلوماسية كونها وسيلة ذات أهمية كبيرة في الساحة الدولية بحيث سنبين أصلها وتاريخ ظهورها عبر الأزمنة ونعرج على أنواعها مع ذكر الأدوار التي تقوم بها.

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية

أولا :

إن كلمة الدبلوماسية مقتبسة أصلا من دبلوم و هي تلك الوثيقة التي تسلم لكل مكلف بمهمة شهادة على صحة تكليفه بها فيحظى بثقة المبحوث إليه فيوفر له التسهيلات الضرورية لأدائها على الوجه المطلوب.

وبالنسبة إلى الدبلوماسية هي قديمة قدم الإنسان اعتمدتها المجتمعات البشرية لتنظيم علاقاتها بينها على أسس تكفل لها التعايش المنظم المستقر.

و قد تأتي الدبلوماسية استئنافا لحروب طويلة مستعصية فتحقق لأطرافها بالمفاوضة و الحوار الهادئ مما استعصى عليهم بالدمار و لا يكفي المتفاوضون في أغلب الأحيان بإيجاد الحلول للمواجهات القائمة بل يحاولون بنفس المناسبة تصفية الأجواء من كل ما يمكن أن يشوهها مستقبلا من خلافات محتملة ، و تتعهد الأطراف المتعاقدة على احترام مضمون الاتفاق شكلا و مضمونا و كل إخلال ببنوده أو انتقاص لكرامة الساهرين على تطبيقه يؤول على انه ترشيح لمنطق القوة من جديد [1].

أما الدبلوماسية من حيث موضوعها فإن العلاقات بين الجماعات الإنسانية بقدر ما تقوم على التعايش فهي لا تخلو من نزاعات المصالح و النزوع إلى السيطرة على الأخر و لذلك فإن الموضوع الأساسي للدبلوماسية يتمثل في إنهاء النزاعات بالطرق السلمية.

فالرسالة الدبلوماسية قديمة بقدم تشكل المجموعات البشرية و سيادة العلاقات في ما بينها و التي لم تكن دوما علاقة تعايش و تساكن مما أدى على هذه المجموعات منذ القدم البحث عن وسائل للحوار و التفاوض لتفاديها التنافر و التقاتل و ما يترتب عنها من ديمومة النزاع و امتداد لرقعته. [2]

[1] صالح بن القبي، **الدبلوماسية بين الأمس و اليوم ، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954: الجزائر 1988، ص .37.

[2] عامر رخيلة ،**الحركة الوطنية و التأسيس للدبلوماسية الجزائرية ، الدبلوماسية الجزائرية 1830 – 1962** ط 2 دار هومة : الجزائر ،2007 .ص.ص.88-89 .

كما يراها هارولد نيكلسون بأنها مشتقة من الفعل اليوناني دبلوم و معناه يطوي إشارة إلى الوثائق المطوية بشكل معين صدرت عن السلطة العليا في الإمبراطورية الرومانية ثم أصبحت تعني حفظ الوثائق الرسمية و دراستها .[1]

كذلك تعني دبلوم باليونانية طوي. و كانت تطلق في العهد الروماني على الوثائق التي كانت تطوى طيتين كالجواز السفر و تذاكر المرور أو الوثائق و الصكوك التي تصدر عن الملوك ، ثم أصبحت تطلق على الأوراق و الوثائق الرسمية و عند تكاثر هذه الوثائق أصبح مراجعها يطلق عليهم أمناء المحفوظات التي ظلت فترة من الزمن يطلق عليها باللاتينية ريس– دبلوماتيكا و المختص به الدبلوماتيك .

و تذكر دائرة المعارف البريطانية أن كلمة الدبلوماسية بمعناها الحديث ، قد استعملت لأول مرة سنة 1796 في انجلترا ، بعد توقيع معاهدة بستغاليا 1648 بعد حرب 30 عاما في أوربا و إن هذه المعاهدة هي التي أحدثت فكرة إحداث التمثيل الدائم بين الدول و ذلك لوصف البعثات التي تتولى الدول إيفادها لتمثيل مصالحها و التفاوض باسمها و التغيير عن إرادتها و الدفاع عن مصالحها ثم جاء مؤتمر فينا 1815 لينظم التشكيلات الدبلوماسية على النحو المعمول به حاليا .[2]

لكن نستطيع أن نذكر أن الدبلوماسية كانت قبل هذا و خاصة لدى المسلمين و عندما يحث الله لهم أفضل دبلوماسي و هو محمد صلى الله عليه و سلم في التاريخ و إخراج الناس من

[1] حسن قادري ،**الدبلوماسية و التفاوض** ،ط1، منشورات خير جليس : الجزائر ، 2007 ، ص. 9 .
[2] فادي خليل ، محمد حسون و آخرون ، **تاريخ الدبلوماسية ،قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية**، منشورات جامعة دمشق ، 2008 ،ص.ص.19 -20.

الظلمات إلى النور ، ثم بعد ذلك قيامه أيضا بعلاقات دبلوماسية مع دول عهده كالروم و الفرس و غيرهم و تواصل هذا العمل في باقي عهد الخلافة الإسلامية أي نحن سباقون لهذا العمل .

ثانيا اصطلاحا:

فالدبلوماسية هي علم لأنها تتطلب قواعد و أصول تحكم ممارستها و كيفية تطبيقها بين أشخاص القانون الدولي كما أنها في تطبيقها يستلزم الموهبة و في الإقناع عندما يكلف بممارسة هذه الوظيفة، فضلا على أنها قانون و تاريخ و مؤسسة و مهنة.[1]

فاصطلاح الدبلوماسية يقوم على أساسين وجود دولة سيدة و حكومة تمثيلية و هو ما يستخلص من التعاريف التي تتضمنها الموسوعات السياسية و القانونية و تعرف الدبلوماسية بما يلي :

هي ما يختص بالعلاقات بين الدول و هي في التفاوض بين الحكومات. [2]

ليست الدبلوماسية وليدة نظام معين و ليست مقتصرة على عهد من عهود التاريخ و إنما هي حاجة ضرورية لصالح الإنسانية العام و عنصر جوهري من عناصر العلاقات المنظمة بين الدول تولد مع الدولة و مع و دخولها في الحياة الدولية و تستمر ما استمرت الحياة .. [3]هدف الدبلوماسية بصفة عامة هي :

– مراقبة مجريات الأمور و الأحداث الدولية.

[1]حسن قادري ،**مرجع سابق** .ص.ص 10. 11 .
[2]عامر رخيلة ،مرجع سابق .ص. 89 .
[3]فادي خليل ،مرجع سابق .ص. 15 .

– حماية مصالح الدولة و ضمان ديمومتها و تطويرها .

– المفاوضة في كل ما يعم الدولة بشكل مباشر و غير مباشر.

وليس تحضن هذه الأهداف بأمر هين على الدول لأن إمكانياتها غير متساوية كما أن مصالح الدول قد تجعلها في كثير من الأحيان تتجاوز هذه الأهداف إلى أمور أخر قد تتعلق بأوضاع داخلية لدولة أخرى و هو ما يفتح المجال لمشاكل بين الدول .

من ناحية أخرى فإن هذا العمل يتطلب ملاحظة تنفيذ المعاهدات و إتباع قواعد القانون الدولي ، كما يتطلب التدخل في الوقت المناسب لمنع الإخلال بالحقوق و المصالح الشرعية خاصة عندما تتعلق بالرعايا و مصالحهم إن كل ذلك يجب أن يتم في حذف و انتهاج الوسائل الملائمة مع الظروف و لا تهج الطرف المضاد فتوجي إليهم ما يجب عمله دون أن تفرضه عليهم بل تقنعهم بالبقاء دون أن تصدمهم هذا فضلا على دورها في إدارة المفاوضة سواء تعلق الأمر بحل نزاع أو إبرام اتفاقيات .

و من خلال هذا نجد إن هناك فرق بين الدبلوماسية و السياسة الخارجية، إلى المضمون أما الدبلوماسية فإنها تعني الطريقة و الأسلوب، وعليه فالقائمين على وضع السياسة الخارجية ليسوا هم بالضرورة القائمين على تنفيذها.[1]

المطلب الثاني:أنواع الدبلوماسية المعاصرة

ما زاد من أهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجون هو تنوع أنماطهاوتعدد أشكالها وصورها، فهيلم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل فيشخصية السفير أو بنشاط البعثة الدبلوماسية،

[1] حسن قادري ،مرجع سابق ،ص.ص .8 .9 .

وإنما توسعت وأخذت أشكالوأنماط مختلفة.

1- الدبلوماسية الثنائية أو التقليدية:

هي أقدم صور العمل الدبلوماسي، ويقصد بها تنظيم العلاقات بين الدول علىأساس مفاوضات ثنائية بينهما، والدبلوماسية الثنائية تغطي العلاقات بين زوج من الدول في جميع مجالات العلاقات الدولية.

وتمارس الدبلوماسية الثنائية، رغم تدنها في بعض الأحيان، ما بين الدولة الموفدة و الدولة المضيفة عبر بعثات دبلوماسية تقليدية، **أي** عبر سفارات معتمدة في الخارج، و التي نظمت مهامها وروعيت حصاناتها وامتيازاتها بما يتماشى مع حسن تأديتها لمهامها من خلال اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961.

2- دبلوماسية المنظمات الدولية:

تمتاز غالبا بطابع الديمومة والاستمرارية عبر بعثات الدول الدائمة لدى المنظمات الدولية، وهي تخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الأساسي للمنظمة واللوائح الداخلية لهيئاتها العامة وتقاليد العمل فيها، وحو تمارس داخل إطار ثابت في مقر المنظمة الدولية بمعاونة الأمانة العامة الدائمة، وأحيانا تكون ذاتطابع مؤقت عبر دعوى إحدى المنظمات الدولية لمؤتمر لبحث قضايا دولية محددة [1].

وتمتاز دبلوماسية المنظمات الدولية بعلاقاتها الواسعة مع أشخاصدوليين آخرين متق: علاقاتها

[1] سهيل حسين الفتلاوي،**الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1 ،2009 ،ص.ص30-32.

ببعضها البعض أو علاقاتها مع دول أعضاء وغير أعضاء فيها، وكذلك مع حركات تحرير وطنية (عضوية مراقب) وأخيرا مع منظمات دولية خاصة (وضع استشاري).

3- دبلوماسية المؤتمرات الدولية:

تتسم الدبلوماسية الحديثة بظاهرة جديدة هي كثرة المؤتمرات الدولية، حتى أنهاتتكرر خلال الشهر الواحد للتشاور في مشكلة أو لاتخاذموقف مشترك إزاء قضية ما.

تمتاز هذه الدبلوماسية بأنها مؤقتة ودائمة في نفس الوقت لأنها تم عبر وفود لدول وأشخاص دوليين، كما تعقد في زمان ومكان محددين لبحث قضية ما من القضايا الدولية المختلفة، وكمثال: افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو مؤتمرات القمة أو وزراء خارجية أو مؤتمرات دولية عامة ...إلخ، ويتم انعقادها بناء على دعوة الدولة أو المنظمات الدولية.

سواء كانت هذه المؤتمرات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية...إلخ فإن العمل فيها يخضع لأسلوب يختلف جذريا عن الدبلوماسية الثنائية التقليدية، فإذا كانت الاتصالات التي تجري بين أعضاء المؤتمر قد تكون ثنائية أو سرية فإن الكثير من المناورات الدبلوماسية تجري علانية لإشراك الرأي العام فيها وللتأثير عليه رغبة في الاستفادة من ذلك في توجيه سياسات الدول، كما أن العمل في المؤتمر عمل جماعي يخضع للتصويتوتكوننتائجه علنية .

4- البعثات الدبلوماسية الخاصة:

تمتاز بأنها متعددة الأطراف ومؤقتة، تمارس عبر بعثات خاصة مكونة من وفود

وأشخاص تسافر للخارج لتقوم بمهمة محددة تفاوضية أو تمثيلية في بلد أو أكثر ثم تعود لبلدها.

وقد ازدادت أهمية هذا النوع من البعثات في السنوات الأخيرة نظرا لتزايد العلاقات الدولية واتساع مجالاتها وكثرة تعقيداتها، والهدف منها تنمية العلاقات الودية بين الأمم مهما اختلفت أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لتأمين الأداء الفعال لهذه البعثات أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية دولية عامة سميت" اتفاقية البعثات الدبلوماسية "عام 1969[1].

5- دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية المباشرة:

يقصد بها المؤتمرات التي يعقدها رؤساء الدول فيما بينهم لمناقشة القضايا الدولية أو العلاقات بين الدول المشتركة فيلقاء القمة، وقد شاع فيالسنوات الأخيرة هذا النوع من الدبلوماسية، وهو يعكس مدى التطور فيأهمية العلاقات بين الدول واهتمام حكومات العالم بالبعد الدولي.

إن معظم الاتفاقيات العامة التي تم الوصول إليها بعدالحرب العالمية الثانية وكان لها أثرعلى مجرى العلاقات الدولية كانت وليدة لقاءات قمة بين الدول.

6- دبلوماسية المناسبات أو الدبلوماسية الخاصة بأمر معين:

هي تلك النشاطات الخارجية الرسمية التي تجري باسم دولة أو نيابة عن دولة ما، وليس شرطا أن تكون مهمتها مرتبطة بالمصالح العامة للدولة، إذ يمكن أن تنحصر مهامها

[1]علي يوسف الشكري، **الدبلوماسية في عالم متغير**، القاهرة،إيتراك للنشر والتوزيع، 2008.ص.12 -15 .

فيإطار فني متخصص، وكأمثلة على ذلك الاتصالات بين أجهزة إدارية لعدة دول أو بعثات الاستقصاء والدراسة والإعلام التي يقوم بها مبعوثون فنيون بدون صفة تمثيلية سواء للدول أو للمنظمات الدولية.

7- دبلوماسية الأزمات:

النشاط الذي يوجه لحل أزمة دولية طارئة، وتمثل العمل الدبلوماسي الدءوب الذي تقوم به الدول الكبرى تجاه أزمة دولية من حيث الإدارة والمعالجة، وهي تتحدد بحسبطبيعة العلاقة بين هذه القوى سواء من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أو من حيث السمات التي تميز بها.

أصبحت إدارة الأزمات البولية **إدارة** هامة في العلاقات الدولية المعاصرة، ذلك أن المجتمع الدولي المعاصر معرض باستمرار لأزمات سياسية مختلفة نتيجة للاختلافات العقائدية و السياسية والاقتصادية بين الدول ولعدم مقدرة أو رغبة الدول في استخدام القوة العسكرية لوضع حد للازمات.

8- دبلوماسية التحالفات:

هي النشاط الدبلوماسي الذي يكرس لإنشاء تحالفات أو تكتلات عسكرية، ولقد فرض هذا النمط من الدبلوماسية الطبيعة الفوضوية وصراع القوة في المجتمع الدولي المعاصر؛ كما أن التكتلات السياسية أصبحت أداة لزيادة النفوذ السياسي للمجموعات الدولية و الدول القوية في المجتمع الدولي.

ودبلوماسية التحالفات تضرب بجذورها في أقدم العصور نتيجة شعور الجماعات البشرية بعدم قدرة كل واحدة منها منفردة على إشباع حاجاتها أو تحقيق أهدافها، على أن الشيء الجديد في هذه الدبلوماسية هو التوسع في الأهداف التي ترمي إليها [1].

يقوم المفوضون الدبلوماسيون خارج بلادهم، بجمع المعلومات عن كل شيء ذي قيمة من وجهة نظر بلادهم. ويرسلون تقاريرهم رسمية، غالبا ما تكون في شكل رموز كذلك فإن المفوضين الدبلوماسيين يدافعون عن حقوق مواطنيهم الذين هم خارج البلاد[2].

يتخذ الدبلوماسيين مقرهم الرئيسي في السفارة أو المفوضية، والفرق الوحيد بين السفارة والمفوضية هي درجة الدبلوماسي المكلف فالسفير يرأس السفارة، والوزير المفوض يرأس المفوضية.

المطلب الثالث:ادوار الدبلوماسية

الحصانة الدبلوماسية:

يتمتع الدبلوماسيين بامتيازات وحصانات متعددة مهمة أثناء خدمتهم خارج بلادهم وتعود لكونهم الممثلين المباشرين لقوى ذات سيادة، وبإمكان هؤلاء الدبلوماسيين أن يتمتعوا باستقلال تام في التصرف لتأدية واجباتهم، وتبنى هذه الامتيازات على مبدأ خروجهم عن نطاق التشريع الوطني وهذا المبدأ الذي يستعمل في القانون الدولي، يشتمل على ضمان بقاء الناس الذين يعيشون في بلدان أجنبية في نطاق سلطات حكوماتهم الأصلية [3].

---

[1] سعيد أبو عباه،**الدبلوماسية :تاريخها ،مؤسساتها،أنواعها، قوانينها**، فلسطين، دار الشيماء للنشر والتوزيع ،ط1، 2009، ص.ص.40-43.

[2] علي يوسف الشكري،**الدبلوماسية في عالم متغير**،القاهرة،اتراك للنشر والتوزيع، 2004 ،ص 24 .

[3] حسين سهيل الفتلاوي،**الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق**،الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1 ،2009 ،ص24.

هناك أربع مزايا وحصانات دبلوماسية هي :

- لا يجوز إلقاء القبض عليهم لأي سبب ويتمتع أفراد أسرهم بهذا الاستثناء.

- لا يجوز تفتيش أو احتجاز مساكنهم وأوراقهم وأمتعتهم[1].

- لا يجوز فرض ضرائب على ممتلكاتهم الشخصية من قبل البلاد التي يخدمون فيها.

- يتمتع الدبلوماسيين وعائلاتهم وموظفوهم بحرية العبادة الكاملة [2].

المبحث الثاني: محددات الدبلوماسية الجزائرية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعرف على محددات الدبلوماسية الجزائرية بحيث قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة محددات تصبو في ثلاثة مطالب سنتعرف عليها .

المطلب الأول:المحدد الإيديولوجي

أول من استعمل هذا المفهوم الفيلسوف الفرنسي ديستات لي تريسي destutt de tracy(1755-1836) في كتابه عناصر الإيديولوجية، يعني تريسي بالإيديولوجية علم الأفكار **أو** العلم الذي يدرس مدى صحة أو خطأ الأفكار التي يحملها الناس، هذه الأفكار التي تبنى منها النظريات و الفرضيات التي تتلاءم مع العمليات العقلية لأعضاء المجتمع[3].

والإيديولوجية السياسية هي الإيديولوجية التي يلتزم ويتقيد بها رجال السياسة والمفكرون

[1] سعيد ابو عباه,**الدبلوماسية ,تاريخها,مؤسساتها ,أنواعها, قوانينها**،فلسطين، دار الشيماء للنشر والتوزيع ,ط1 ،2009، ص14.

[2] وليد خالد الربيع ,الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي,مجلة الفقه والقانون،.خ-22ت,جانفي 2011,ص11.

[3] Definition of ideology,http://oxforddictionaries.com/definition/english/ideology, http://dictionary.reference.com/browse/ideology.viewed10/06/2013.

السياسيون إلى درجة كبيرة بحيث تؤثر على كلامهم وسلوكهم السياسي وتحدد إطار علاقتهم السياسية بالفئات والعناصر الأخرى والإيديولوجيات السياسية التي تؤمن بها الفئات والعناصر المختلفة في المجتمع دائما ما تتضارب مع بعضها أو تتسم بالأسلوب الإصلاحي **أو** الثوري الذي يهدف إلى تغيير واقع وظروف المجتمع. لكن جميع الإيديولوجيات تكون متشابهة في شيء ألا وهو أسلوبها العاطفي وطبيعتها المحركة لعقول الجماهير.

تعبر الإيديولوجية بصورة عامة عن أفكار يعجز العلم الموضوعي برهان حقيقتها وشرعيتها لكن قوة هذه الأفكار نظهر من خلال نغمتها العاطفية وتكتيكها المحرك للجماهير والذي يتناسب مع الحدث الاجتماعي الذي ترمي القيام به[1].

الإيديولوجية ليست مجرد رؤية و فقط بل هي معتقد سياسي يوجه النشاطات السياسية و تحدد طريقة ونظام الحكم و نظرة الدولة إلى الخارج[2].

الإيديولوجية هي مجموعة من المعتقدات و الفلسفات و الأفكار و الرؤى و التصورات، ومن هذا المنطلق تتحدد السياسة الخارجية و معها الدبلوماسية للدولة فهذه الإيديولوجية هي التي تحدد ملامح النظام في أية دولة.

لقد كان تأثير العامل الإيديولوجي واضحا في تطور الدبلوماسية الجزائرية حتى قبل الاستقلال وهو ما تجلى في برنامج مؤتمر طرابلس 1962 الذي حدد الكثير من المبادئ

[1] John gerring ;ideology,adefintionanalysis,political research quarterly vil.50n.4.decembre1997.p.p.957-994.
[2]Politicalideologies ,gvptreview septembre2007.page03.pdf document.

السياسية للجزائر المستقلة[1] ، وهو ماسهم في صياغة و تحديد الكثير من مبادئ الدبلوماسية الجزائرية. تستعد السياسة الخارجية الجزائرية جذورها من ثورة الفاتح نوفمبر 1954 إذ أن هناك ارتباط مباشر مع اندلاع الكفاح من أجل تحرير الوطن، بما أن عددا من الدبلوماسيين قد بدأوا مشوارهم بصفة ممثلين لجبهة التحرير الوطني ومن حيث الأهداف أيضا، دلك لأن المحاور الرئيسية لسياسة الجزائر الخارجية تحددت قبل الاستقلال، فالنصوص الأساسية التي يحفل بها التاريخ السياسي الجزائري هند أرضية الصومام إلى غاية الميثاق الوطني المنقح سنة 1986 تضفي انسجاما واستمرارية وشفافية على العمل الدبلوماسي في الوقت نفسه الذي تبين فيه أنها تعكس بصدق السياسة الخارجية[2].

من ناحية أخرى فان تأثير الإيديولوجية على الدبلوماسية يزداد كلما قل **تأثر** الدولة بالمشكلة التي تصاغ السياسة الخارجية تجاهها و كلما زاد غموض هذه المشكلة فمن اليسير على الدولة أن تغلف سياستها تجاه المشكلات التي لا تتأثر مباشرة على مصالحها في إطار إيديولوجي و لكنها لا تستطيع أن تلتزم بإيديولوجية محددة في التعامل مع المشكلات التي تمس مصالحها مباشرة وتتعامل معها طبقا لما تمليه الاعتبارات العملية[3].

أ- مبادئ الدبلوماسية الجزائرية

في البداية يمكن القول أن الجزائر تبنت العديد من المبادئ في سياستها الدبلوماسية، وتعتبر هذه المبادئ متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والجامعة

[1] Mohamed redha bougherira.op.cit.page31.

[2] الاهرام.السياسة الخارجية للجزائر مبادئ وتطور http://digital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial=1095757. 2013/05/20.

[3] محمد السيد سليم, تحليل السياسة الخارجية, ط02 ،مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1998 ، ص209.

العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار، كما اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من السمات ظلت لصيقة بها سواء كانت أثناء الثورة التحريرية أو فيما بعد الاستقلال، وأصبحت هذه السمات والمبادئ تفسر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم.

المطلب الثاني :المحددات السياسية و الاقتصادية

2- المحددات السياسية

لدراسة السلوك الخارجي لدولة ما لابد من دراسة المبادئ التي تحكمه لتفسير تأثيرها على توجيهه نحو خيار معين دون الأخر، أو اتخاذ موقف ما حيال قضية معينة سلبا أو إيجابا، كما أنه لابد من دراسة الخلفية التاريخية له لمعرفة المراحل التي سار عليها، وبالتالي معرفة كيفية مساهمتها في تشكيل وتعديل جوهره، يضاف إلى ذلك دراسة دور المحددات والمؤهلات التي تفرض ضوابط على سلوك الدولة الخارجي من أجل تفسير مدى تفاعلها تجاه قضية ما، بحيث يتضح لنا لماذا تقدم دولة ما الكثير حيال قضية ما، ولماذا لا تكترث تجاه قضية أخرى، ولهذا سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على هذه العناصر لأجل فهم جوهر السلوك الخارجي للجزائر.

تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات، يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها، وكنا قدراتها العسكرية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع، والنسق الدولي الذي تنسج فيه، وهذه المحددات هي التي

تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره، وتتمثل فيما يلي، الثقافة السياسية، مستوي التحديث، النسق الدولي، ونعني بمحددات السيادة الخارجية العوامل البينية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية، ونعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية[1].

تشكل السياسة الخارجية للجزائر أحد المجالات السيادية التي عرفت دستوريا على أنها المجال الحصري لمؤسسة الرئاسة بالشكل الذي يجعل من دور البرلمان دورا ضعيفا بل وحتى شكليا من حيث النقاش و المشاركة في صنع السياسة الخارجية فغياب التصديق البرلماني على الالتزامات الدولية هو أحد المؤشرات على ضعف التباين بين السلطات و هذا ما يضعف من احتمالات الرقابة المواطنية على السياسة الخارجية.

وبالتالي يمكن القول أن صنع و تنفيذ السياسة الخارجية في الجزائر محصور في مؤسسة الرئاسة ولدى رئيس الجمهورية كامل الصلاحيات لتسيير السياسة الخارجية للدولة[2].

الشكل رقم 01: مؤسسات صناعة الدبلوماسية الجزائرية.

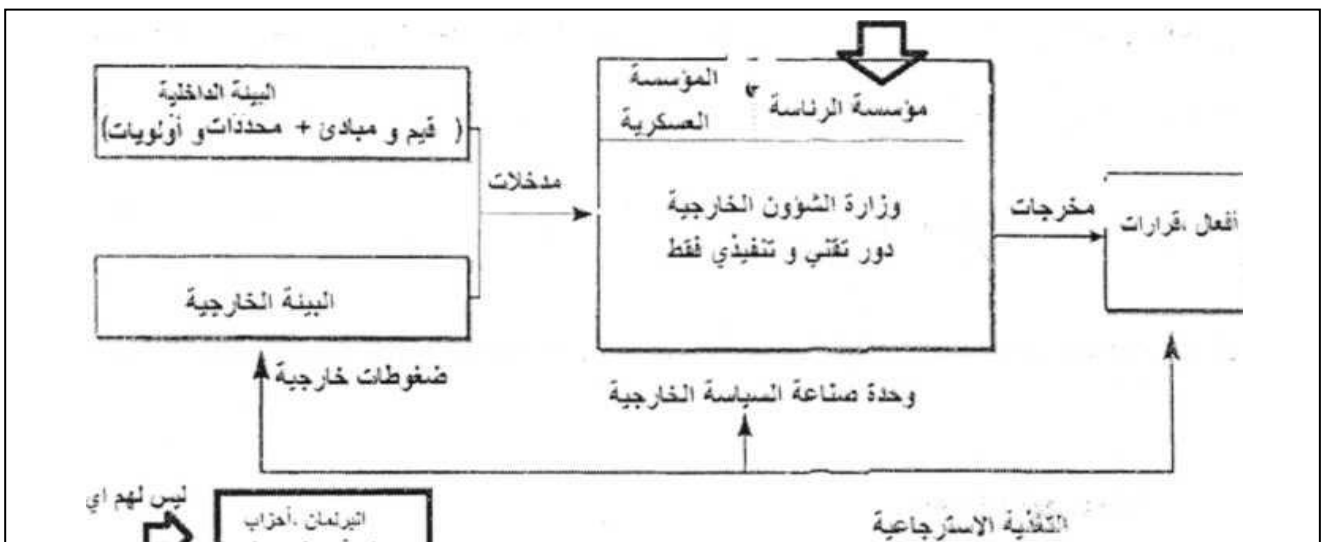

تقوم الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال على ثقافة سيادية تركز على دور السلطة التنفيذية بشكل شبه حصري و نقصد بالسلطة التنفيذية مؤسسة الرئاسة والرئيس كمؤسسة دستورية تتمتع بكامل الصلاحيات فيما يخص صنع السياسة الخارجية وتحديد المعالم للموجهة لها في ظل تغييب للسلطة التشريعية في صناعة فلسفة الدور الخارجي للدولة.

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية ،وهي تمثل " البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية،كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية[1].

يمكن القول أن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

وحسب رأينا تشكل الدبلوماسية الجزائرية أحد المجالات السيادية التي عرفت دستوريا

[1] محمد سليم السيد, مرجع سابق ,ص ص204-205.

على أنها المجال ألحصري لمؤسسة الرئاسة و بالشكل الذي يجعل من دور البرلمان دورا ضعيفا بل وحتى شكليا من حيث النقاش و المساهمة في صنع السياسة الخارجية باعتباره ممثل الشعب فغياب التصديق البرلماني على الالتزامات الدولية هو احد المؤشرات على

ضعف التباين السلطوي و هذا ما يضعف من احتمالات الرقابة المواطنية على السياسة الخارجية.

تقوم السياسة الخارجية على 05 خمس معايير وهي القيم، المبادئ، المصالح، التوجهات و الأولويات و هذه المعايير هي التي تحدد الإطار، التصور والمنظور للسياسة الخارجية فهذه الخماسية يمكن أن تختزل. عمليا في مفهوم المصلحة الوطنية و التي تعرف على أنها مجمل المصالح التي لا يمكن للدولة بأي حال من الأحوال التنازل عنها فهي رجعية مطلقة باسم الدولة وخادمة لهويتها.

الدبلوماسية الجزائرية قائمة على مجموعة من القيم و المبادئ و المصالح و التوجهات والأولويات التي تحدد المصلحة الوطنية التي هي مجموعة المصالح التي لا يمكن التنازل عنها في أي حال من الأحوال، لكن بالنسبة للجزائر فان مفهوم المصلحة الوطنية غامضو غير واضح مما أدى إلى غموض الدبلوماسية الجزائرية في الكثير من المواقف و القضايا الدولية وأدى إلى فشل الدبلوماسية الجزائرية مثلما كان الحال في الأزمة الليبية و حتى في أزمة مالي، فغياب مفهوم المصلحة الوطنية أدى إلى تصنيف دبلوماسية الجزائر في خانة رد

الفعل و ليس الفعل بمعنى التكيف و ليس المبادرة، فغياب المصلحة الوطنية يعني غياب عقيدة حول السياسة الخارجية و هذا يعني أن الدبلوماسية الجزائرية غامضة نظرا لغياب معلم واضح بسبب غياب العقيدة و غياب نقاش مؤسساتي وطني وغياب إستراتيجية واضحة.

2-محددات اقتصادية

يشكل قطاع المحروقات (البترول و الغاز) المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري حيث يقدم حوالي 65% من العائدات العمومية و 26%من الإنتاج الداخلي الخام و 98%من صادرات الجزائر[1].

تحتل الجزائر المرتبة الثالثة من حيث إنتاج البترول في إفريقيا و المرتبة الثانية عشر في العالم بحجم أولي يتمثل في 16 مليار مش مكعب، ويعود اكتشاف أول لبترول في الجزائر سنة 1948 في واد قيتيريني بالقرب من منطقة سيدي عيسى حاليا[2].

[1]سليم العايب، مرجع سابق.ص.16.

[2]M.AttarztM.Hammat,le potentiel en Hydrocarbures de l'algérie contribution de sonatrach division exploration algeria's hydrocarboné potential contribution fromsonatrach exploration division.

الشكل رقم 02: الطاقة **في الجزائر**

Objective horizons	Reservoir	Number of pools			
		Oil	Oil + Gas	Gas	Total
Eocene-Mio		1			1
Cretaceous		3			3
Jurassic					
Triassic		30	17	16	63
Carboniferous		8	2	4	14
Devonian		4	5	11	20
		18	16	44	78
Silurian		5	1	1	7
Ordovician		11	7	37	55
Cambrian		7		1	8
Basement					
207 oil and gas fields		87	48	114	249

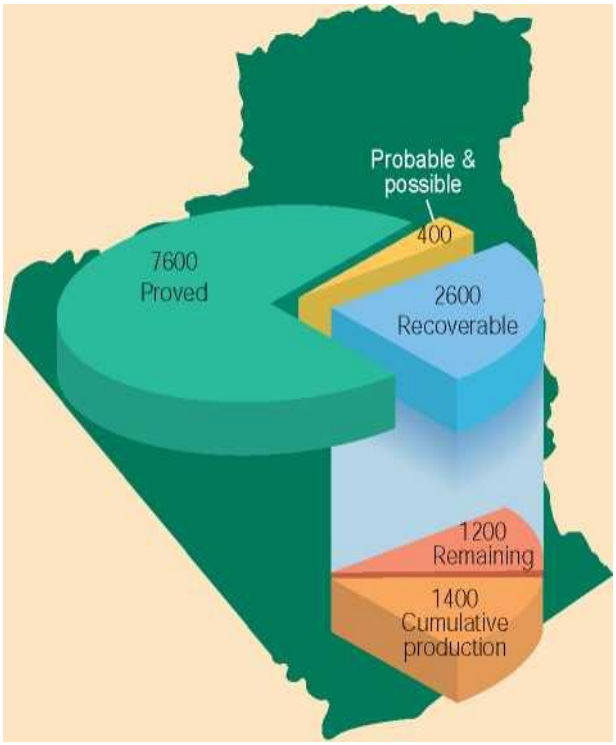

المصدر : M. Attar et M. Hammat, le potentiel en Hydrocarbures de l'algérie contribution de sonatrach division exploration algeria's hydrocarboné potential contribution fromsonatrach exploration division page03.

كقراءة لهذا الشكل نلاحظ أن حقول النفط التي تم اكتشافها في الجزائر إلى غاية اليوم متواجدة في 207 حقل يقع 23 منها في اليزي و75 في أحواض ووسط الصحراء و24 في أحواض قدمنس ورود النص و21 في واد ميي، الاحتياطي الأول الموجود والقدر حجمه ب1.2 مليار متر مكعب من الهيروكاربونات السائلة 25% منها فقط تعتبر قابلة للاستغلال باستعمال احدث التقنيات[1].

الشكل رقم 03: التوزيع الجغرافي لاحتياطي الطاقة في الجزائر

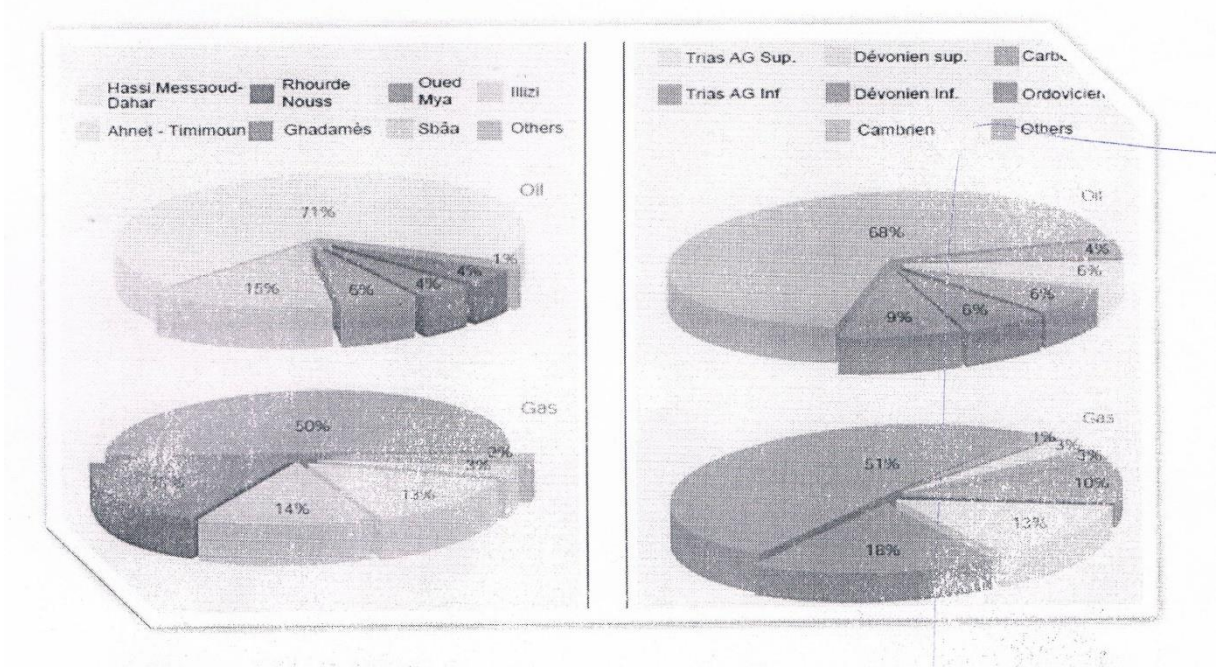

المصدر: M.Attar et M.Hammat,le potentiel en Hydrocarbures de l'Algérie contribution de sonatrach division exploration algeria's hydrocarboné potentiel contribution fromsonatrach exploration division. Page 07.

[1]M.Attar et M.Hammat.op.cit.

منذ أن حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي ذي التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة ، لقد أتاحت الوفرة النقطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات و خطط التنمية المسطرة .

في منتصف الثمانينات سجل الاقتصاد الجزائري صدمة كبيرة سببها الانخفاض غير المتوقع في أسعار النفط ، و ظهرت مساوئ التخطيط المركزي ، حيث عانت من ركود اقتصادي و فشل في ألمخططات المنتهجة و عجز في ميزان المدفوعات ارتفاع معدل التضخم ارتفاع حجم البطالة ،ارتفاع الديون و معدل خدمتها ، كل هذه الظروف تضافرت لتساعد على تعميق و زيادة الاعتماد على الخارج من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع و الخدمات ، و بالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي ، و كنتيجة لهده الظروف اتخذت الجزائر عدة تدابير من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و الإصلاحات الهيكلية الضرورية ، و لقد تعززت الجهود في تصحيح الاقتصاد الكلي منذ منتصف الثمانينات عندما شرعت في تنفيذ برنامجين بدعم و تحت إشراف صندوق النقد الدولي بهدف الانتقال من الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد السوق ، فكان برنامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي ، و برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة الطاقة الإنتاجية[1].

تعتبر الجزائر من بين الدول الطاقوية المهمة في العالم، حيث تمثل أحد مقومات

[1] Fatiha Talahite, l'économie algérienne depuis 1962 : le poids croissant des hydrocarbures, Tendances economiques, Afkar/Idées, printemps/été 2006.pdf.p p.82-85

اقتصادها، من خلال اعتبارها مصدر دخلها القومي(97%من إيرادات التصدير) و تمثل أيضا طرف مهم في الاقتصاد العالمي، وتعتبر أوروبا السوق الأكبر للنفط الجزائري خاصة الغاز الطبيعي، وقدرت الطاقة التصديرية اتجاه أوربا سنويا أكثر من 60 مليار متر[2]،[1]وتملك الجزائر مركز ريادي في تصدير الغاز الطبيعي المسالGNL، من خلال العقود المبرمة مع الشركات أمثال بريتيش بتروليوم BP، ومشاركتها في الأنبوب الغازي Camisea بالبيرو الذي يمكنها من تصدير الغاز الطبيعي المسال GNL للولايات المتحدة الأمريكية، كما أبرمت شركة سوناطراك الجزائرية اتفاقا لبيع GNL مع شركة statoil في حدود واحد مليار م3 في السنة، مما يمكنها من التواجد في السوق الأمريكية. بالإضافة إلى وجود مشاريع كمشروع ميدغاز الأنبوب الناقل للغاز من الجزائر نحو اسبانيا عبر المغرب، مشروع قالسي Galsi الذي يربط الحقول الجزائرية بايطاليا عبر سردينيا مشروع نيقالNigal بين نيجريا و الساحل المتوسطي المنبثق عن اللجنة الإفريقية للطاقة سنة2001.[2]

تعد الجزائر من بين أربع الموردين الأساسيين لأوروبا بالغاز الطبيعي بعد روسيا، النرويج وهولندا بنسبة 12–15%من الطلب الإجمالي للقارة الأوروبية[3]. حيث صدرت الجزائر في 2005م للاتحاد الأوروبي ما يعادل 63%من مجموع صادراتها النفطية.[4]

كما تعتبر الجزائر سوقا مضمونا للدول المستهلكة للنفط، خاصة أوروبا التي تحتاج

[1] Guy Anderson ; RS 50 F Across the mediterranean, North africain dynamics : relations between Morocco tunisia, algeria, libya, the european union and other major powers, UK defence Forum, January 2008, p4

[2] Ibidem.

[3]عاشور كتوش وبن علي بلعزوز، **الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغارية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد ، ، ص ص170-153. جامعة الشلف

[4]العربي العربي، **دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية(الجزائر- ليبيا)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر. تحتإشراف الدكتور بوقارة حسين، 2004/ 2005، ص ص. 174، 175.

للطاقة بعد وحدتها ولضمان الإمدادات وعدم انقطاعها، اقترح مشروع يربط بين المغرب العربي وأوروبا في 1990 م للقيام بالدراسات التقنية والاقتصادية للأنبوب الرابط بين الجزائر واسبانيا، والذي يضم شركات الدول التالية: شركة سونطراك الجزائرية، الشركة المغربية للبترول SNPP، الشركة الاسبانية ENAGAS الشركة الفرنسية للغاز، الشركة الألمانية روهر غاز والشركة البرتغالية GOP[1]

تحتل الجزائر المرتبة الرابعة في إنتاج الغاز الطبيعي، و يعتبر نفطها من النوعية الجيدة، ونظرا لأهميته فتحت شركة غازبروم الروسية مكتب تمثيلي لها بالجزائر في 2010م، في إطار التعاون والتنسيق بينها وبين سونطراك في السوق العالمية، وفي 2011م تم اكتشاف العديد من حقول النفط والغازذات الاحتياطات الكبيرة ومن بينها حوض بركين[2]

هناك رغبة بادية من وراء هده البرامج لتحسين صورة الجزائر داخليا وخارجيا و جعلها أكثر جاذبية ؛ خاصة الصورة التي رافقتها زمن العشرية السوداء ، و كذا الرغبة الحقيقية بالإقلاع بالاقتصاد الوطني ونمو قوي و مستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية و البيئية.

المطلب الثالث : محددات جيوبوليتيكية.

في هذا المطلب سنتحدث عن المقومات الجيوبوليتكية للجزائر وهو عنصر ضروري لفهم تحركات الدبلوماسية للجزائر انطلاقا من القاعدة التي تقول أن السياسة الخارجية للدولة

[1]Ritimo, Algérie, géopolitique : la place des hydrocarbures algériens dans le marché mondial http : www.ritimo.org/dossiers_pays/afrique/algerie_intro.html;17H11; 24 Aout 2012.

[2] عامر رخيلة ،الحركة الوطنية والتأسيس للدبلوماسية الجزائرية،الدبلوماسية الجزائرية 1830 -1962 ،ط2،دار هومة ،الجزائر،2007،ص ص88-89.

يحددها المكان الجغرافي للدولة و باعتبار أن الجزائر تنتمي للعد يد من الدوائر الجيوبوليتكية المغرب العربي، إفريقيا، البحر المتوسط و العالم العربي و الإسلامي.

يمكن القول أن العلاقات الدولية هي صراع من أجل القوة مثلما طرحه هانس مورغنثوHans Morgenthayبقوله أن السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع مستمر من أجل القوة ومهما تكنالأهداف النهائية للسياسة الدولية، فالقوة هي الهدف العاجل دوما.

« International politics like all politics is a struggle of power, whatever the ultimate aims of international politics, power is always the immediate aims »[1]

تعتبر نظريات المدارس الجيوبوليتكية géopolitiques من النظريات التي تهتم بدراسة تأثير البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية على الخصائص والظواهر والمؤثرات والتطورات السياسية للشعوب والدول ، ومن الطبيعي أن يكون تفاعل العامل الجغرافي مع العامل السياسي في حياة المجتمعات البشرية موضع دراسة العلماء والمفكرين ، ولكن الجيوبوليتببك كفرع من فروع المعرفة تعتبر علما حديثا متفرعا عن الجغرافيا و عاملا هاما من عوامل دراسة الإستراتيجية السياسية ، الإستراتيجية الأمنية ، والإستراتيجية العسكرية منن فترات تاريخية سابقة فقد أشار المؤرخ الإغريقي هيرودوت (484ق . م – 425 ق .م) في مؤلفاته التاريخية (إن سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها).[2]

[1] Paul Viottin Mark V, Kauppi (eds) international relations theory ; Realism, pluralism, globalism, usa Boston Allynand bacon, 1997, pp 56-57

[2]Dodds Klaus, geopolitics a very short introduction , great britain, oxford university press 2007, pp 154.55

مفهوم الجيوبوليتك:

علم الجيوبوليتك' باللغة الإنجليزية geopolitics أو بالفرنسية géopolitique يتكون من لفظين يونانيين'جيو Geo – وتعني الأرض، و Politics تعني الشؤون المتعلقة باهتمام الدولة وسياستها،

و تستمد الجيوبوليتك أصولها المعرفية و العلمية من الجغرافيا السياسية، و قد تطورت الدراسات في هذا الحقل العلمي لتقديم الخيارات للقائد الفكري و السياسي قصد اتخاذ القرارات العقلانية و المناسبة في وضع الاستراتيجيات و رسم السياسات العامة التي تخدم القضايا الأمنية و الدفاعية الوطنية، وذلك انطلاقا من الهدف العام للجيوبوليتيك باعتباره يهتم بتحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدولة و ساستها.[1]

أما المفهوم المعاصر للجيوبوليتيك فيقوم على تحليل العلاقات السياسية الدولية انطلاقا من الأوضاع والتركيب الجغرافي الذي يختلف مع الأوضاع الجغرافية التي تتغير وتتأثر بالعامل التكنولوجي، وحسب ماكيندر فإن لكل عصر جيوبوليتكيته الخاصة به، فكما للإمبراطورية البريطانية قوتها البحرية المستمدة من أسطولها البحري فإن الولايات المتحدة الأمريكية في وقتنا الحالي تبحث عن المجال الحيوي في الفضاء، بواسطة بناء الدرع الصاروخي، لمراقبة والتحكم في التكنولوجيا المعلوماتية التي توفر مقومات القوة واستمرارها

[1] مصطفى صايح، أهمية العامل الجيوبوليتيكي في تحليل النزاعات الدولية، المفهوم و العناصر.

كإمبراطورية، أي نلاحظ هنا الانتقال من البحر إلى اليابسة إلى الفضاء بفضل التطور التكنولوجي الذي قدم أدوات وأساليب جديدة للتوسع الجيوبوليتك.

يشكل العامل الجغرافي أحد أهم العوامل المتدخلة في تحديد السياسة الخارجية للدولة نظرا لما يختزله الموقع الجغرافي من مساحة و تضاريس وموقع و مناخ و ثروة، فالسياسة الخارجية للدولة تتحدد بالموقع الجغرافي للدولة ، حيث أن البيئة المحيطة بالدولة تفرض عليها انتهاج سياسات معينة تتوافق و الوضع الإقليمي للدولة، وبالتالي يمكن القول أن العامل الجغرافي هو من العوامل المؤثرة في تحديد ليس فقط سياسة الدولة بل حتى في قوة أو ضعف الدولة ومدى تأثيرها و تأثرها بالبيئة الخارجية المحيطة بها، ولهذا يعتبر العامل الجغرافي عاملا رئيسا و حاسما في تحديد ملامح السياسة الخارجية للدولة و اهتمامها بمجالها الحيوي و ترتيب أولوياتها الجيوسياسية[1].

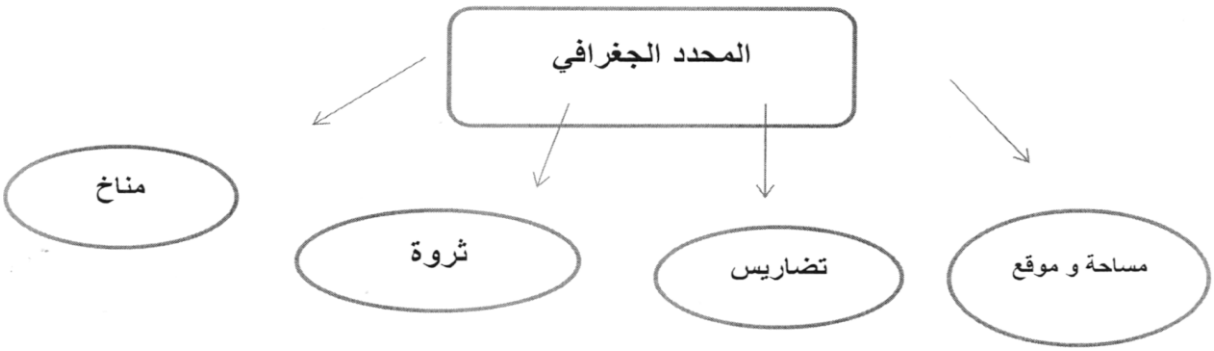

[1] Elément de géopolitique : puissance chapitre 1, concept et concepteurs, université Paris 12 faculté de droit, Denis Touret.pdf. htt^://geopolitica.ase.ro/doc/curs16_4.pdf.

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و 12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و 37درجة شمالا، تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا تحدها تونس و ليبيا شرقا ومن الجنوب مالي والنيجر ومن الغرب المغرب و موريتانيا من الجنوب الغربي.[1]

وتبلغ ساحتها 2,381,741 كيلومتر مربع وهي بذلك أكبر بلد في أفريقيا من حيث المساحة، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع :إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوضي المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، تتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على الجر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.[2]

[1] http://geology.com/world/algeria-satellit-image-shtml.18/04/2013.a 17.19.
[2] http://www.chahid.org/index.php?option=com content é view =article&id=85&ltemid=1252013/04/19.consulter le 06/04/2013.

الخريطة رقم 01 الموقع الجغرافي للجزائر

المصدر:

http://www.google.dz/imgres ?imgurl)http://www.aljazeera.net/mritem

s/images/2001/10/15/1-60880-1-

6.jgp&umgrefurl=http://www.eljazeera.net/nr/exeres/961d8085-

aaf1-46a9-beb4 الموقع الجغرافي للجزائر

إن أهم ما يميز موقع الجزائر هو انتماؤها إلى مجالات جغرافية عديدة ،فهي مركز المغرب العربي ولديها حدود مع كل دولة ، كما أنها تعتبر بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا و تربط بين ضفتي المتوسط وهي جزء من العالم العربي في امتداده من الخليج إلى المحيط و تقاسم دول الساحل الصحراوي في جزء كبير من الصحراء.[1]

وفي رأينا فان طول حدود الجزائر وخصوصا مع دول الساحل ،هو بمثابة عامل تهديد للجزائر فبعد سقوط نظام معمر القذافي الذي كان بمثابة مركز امني متقدم بالنسبة للجزائر نظرا للعلاقات التاريخية المتميزة بين البلدين وكذلك بعد الثورة التونسية ، بالإضافة إلى أزمة الساحل و العلاقات المتوترة مع المغرب أصبحت الجزائر في حالة انكشاف أمني.

[1] Laurence aida ammour, le coopération de sécurité au maghreb et au sahel, l'ambivalence de l'Algérie bulletin de la sécurité africaine une publication du centre d'études stratégiques de l'Afrique, n) 18/février 2012 sont page 02

في هذا الفصل سوف نتحدث عن الساحل الإفريقي الذي لازال يصعب الحديث عن حدوده الجغرافية على اعتبار كبر مساحتها تحول إلى نقمة على دول المنطقة بسبب قدرة الجماعات المسلحة والتنظيمات المتطرفة على اختراق الحدود الرسمية المتعارف عليها دوليا هذا ما جعلها تعاني وتدخل في أزمات عدة وسنأخذ الأزمة المالية كنموذج مع تبيان دور الدبلوماسية الجزائرية في حل هذه الأخيرة مع الإلمام بالمشاكل والعراقيل التي صادفتها في صدد الوصول إلى إنهائها.

المبحث الأول : الأهمية الجيوسياسة لمنطقة الساحل الإفريقي :

في هذا المبحث سوف نقوم بالتعرف على الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي وذلك بإبراز الواقع الجغرافي له مع إضافة دراسة لطبيعة المجتمع لهذه المنطقة وأخيرا التعرف على طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي.

المطلب الأول:الواقع الجغرافي:

إن تسمية الساحل تعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء والساحل الإفريقي يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصل بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا ،ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الاختلاف حول أي من الدول هي التي تنتمي إلى هذا المجال .

فسياسيا وبالرجوع إلى مجموع الدول ضمنها اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف والتي أسست سنة 1971 فإن دول الساحل الإفريقي هي السنغال ،غامبيا ،موريتانيا مالي

،النيجر ،تشاد وبوركينافاسو ثم أضيفت كل من غينيا ،بنيسيا والرأس الأخضر ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان إثيوبيا ،الصومال وكينيا ،كما يعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات الاثنية التي يعرفها وهو بذلك يضم كل من السودان ،النيجر ،تشاد وموريتانيا وهو ما يعرف بقوس الأزمات[1].

ولأنه تم الافتراض مسبقا بأن الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي يمكن أن يكون له أبعاد أخرى ولا ينحصر فقط في البعد الأمني فإنه لا يمكننا الاعتماد في هذه الدراسة على تعريف الساحل الإفريقي انطلاقا من كونه قوس الأزمات كما أن الاعتماد على عامل التصحر في تحديد المجال الجغرافي للساحل الإفريقي هو الأخر غير ممكن بحيث يجعل المجال شاسعا جدا مما يصعب دراسته لذلك سيتم الاعتماد على التعريف الذي أجمعت عليه الكتابات المتعلقة بالمنطقة .

المطلب الثاني :دراسة في طبيعة المجتمع .

إن طبيعة مجتمع الساحل الإفريقي يمتاز بالدولية من الاثنيات و العرقيات مما يضعف التجنس الاجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين دول الإقليم حيث ساهم الاستعمار بشكل كبير في هذا التقسيم .

فمعظم دول الساحل تتميز بالطابع الفسيفسائي داخل الدولة ،ففي السودان نجد بالنسبة 70 من إجمالي عدد السكان وأعراق أخرى مختلفة نسبة 30% مثلا: قور، نيجة

[1] أمحند برقوق .الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية ،العالم الاستراتيجي ،الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ،العدد السابع ،نوفمبر 2004،ص2.

ونوية[1] وتشكل الخريطة العرقية في تشاد من المجموعات التالية : سارا ونسبهم 27.7 % والعرب ونسبهم 12.3 %والمايوكبي 11.5 % وكانيم بورنو ونسبهم 9% وأواوداي ونسبهم 8.7% وهادجاراي ونسبهم 6.7% وتاندجيل ونسبتهم 6.5% وجوران ونسبهم 6.3% وفتيري باشا ونسبتهم 4.7 %وآخرين 6.4 %غير معروفين 60.3 طبقا للتعداد السكان عام 1993.

أما بالنسبة للنيجر ينتمي أكثر من نصف سكان النيجر إلى جماعة البوسنا العرقية واحد من اعرق الشعوب الإفريقية والتي تمثل غالبية السكان في الجزء الشمالي من نيجريا وقبائل الدجيرما ،سونجي والذين يتواجدون في مالي وقبائل الجورماتشية وهو عبارة عن مزارعين مستقرين يعملون في الزراعة ويسكنون الجزء الجنوبي من البلاد في حين ينتمي الجزء الباقي من شعب النيجر إلى قبائل البدوية الرحالة أو القبائل شبه البدوية من الفولاني والطوارق والكانوري والعرب والذين يمثلون مجتمعين قرابة 20% من إجمالي سكان النيجر ونظرا للتزايد المتسارع للسكان والرغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية أصبحت أساليب الزراع ومربي الماشية هي الأساليب المؤثرة في الحياة في نيجريا .

ونجد في مالي البامبارا والطوارق والكاثوري والبولس والسونغاي ،البولس الجرما والعرب ،وفي بوركينافاسو نجد كل من مومي بامبارا وموروبوس دبولا[2].

[1] الدراسات الإفريقية

[2] عمار جفال .وجهة نظر طبيعة التهديدات على حدود الجنوبية الجزائرية ،العالم الاستراتيجي ،الجزائر مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ،العدد السابع ،نوفمبر 2008 ،ص12.

كل هذا التعدد الاثني ليس فقط من حيث العرف بل وذلك في الجانب الديني بين مسلمين ومسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية أيضا من حيث اللغة ،حيث نجد اللغة العربية ولغة الدول المستعمرة سواء انجليزية أو فرنسية بالإضافة إلى اللغة المحلية للقبائل هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا وعرقيا جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج عنه أزمات داخلية مثل أزمة دارفور في السودان والطوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدامات الاثنية وحتى القبلية في[1] تشاد.

المطلب الثالث: طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي.

رغم وجود بعض الاختلافات في المسار الذي أخذته عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي إلا أنه توجد سعات مشتركة أدت إلى ما يعرف بأزمة الدولة في الساحل الإفريقي ،وعلى هذا فإن البحث عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هاته المشكلة أزمة بناء الدولة والتي توصف بعضها بالفاشلة* أو المنهارة يقودنا للنظر إلى مسألة من خلال مرحلتين :

الفترة الاحتلالية : فقد كان للاحتلال دورا كبيرا في عملية بناء الدولة في إفريقيا عموما والساحل الإفريقي خصوصا خلال النقاط التالية :

الحدود المصطنعة أو العشوائية.

[1] حمدي عبد الرحمان حسن ،**دراسات في النظم السياسية الإفريقية** ،القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،2002،ص95.

* الدولة الفاشلة : هي اسم دولة ذات سيادة ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة أنها دولة أصبحت غير قابلة للحكم تنقضها الشرعية في عيون المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة.أشير بهذه الطريقة إلى عدد من الدول مثل: كمبوديا. هايتي .رواندا سيراليون.

قسم مؤتمر برلين الدول الإفريقية بين القوى الاحتلالية والذي كان من بين قراراته وضع حدود عشوائية لم يراعي فيها خارطة توزيع الأقليات و بموجب قرارات مؤتمر برلين حصلت فرنسا على جميع دول الساحل تقريبا موريتانيا ،النيجر التشاد ،مالي ، بوركينافاسو السنغال ،ساحل العاج هو ما أثر في عملية بناء الدولة نظرا لمنطقة الساحل الإفريقي الذي أصبح عبارة عن فسيفساء.

كما أن بعض الدول وجدت أثناء توزيع الأقاليم بين القوى الاحتلالية ،بحيث ظهر تباين في حجم الدول فنجد دول كبيرة المساحة مثل :مالي ،النيجر ،تشاد لكنها في نفس الوقت دول مغلقة لا تطل على مساحات مائية (البحر) في حين وجدت دول صغيرة مثل :غامبيا التي تشق جمهورية السنغال والسبب الوحيد في وجودها "غامبيا "،سيطرة الانجليز على نهر غامبيا.

طبيعة الديمقراطية :

تغيرت الديمقراطية المطيقة من طرف المحتل الفرنسي بميزتين و نسبيتين هما:

استخدام الإكراه والعنف ضد المواطنين وحصر المشاركة السياسية ،ها ته الديمقراطية المنبعثة أدت إلى ظهور أنظمة شمولية تسلطية بعد الاستقلال بسبب الاعتماد على التسلط والقهر والإكراه أي المتشبع بالثقافة إلى مارستها الاحتلال مما خلق أزمة الدولة .

مرحلة ما بعد الاستقلال : توجد مجموعة من التحديات التي واجهت عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي كما يلي :

التحديات السياسية يمكن الإشارة إليها من خلال[1] :

طبيعة الأنظمة السياسية التي حكمت تلك الدول والتي يمكن حصرها في ثلاث هي:

أنظمة زبائنية تعني علاقة التبعية الشخصية أي تبادل ثنائي للخدمات بين الزبون وقائده.

أنظمة باتلايمونيالية وتميز هذا النوع من الأنظمة بثلاث خصائص هي توسيع الإدارة البيروقراطية مما أدى إلى عرقلة التنمية شخصية العلاقات السياسية وجود قوات خاصة تحيط بالرئيس تقوم بحمايته .

أنظمة نيو باتربمونيالية يقوم أساسا على النخبة الموجودة في السلطة والتي تسعى للحيلولة دون وصول المحيط إلى الموارد التي يسيطر عليها المركز من خلال إستراتيجية التمثيل وخاصة التحكم في عملية التحديث الاقتصادي .

لقد أدى هذا النموذج الشمولي لطبيعة الأنظمة الحاكمة في الدولة الإفريقية بعد الاستقلال إلى بروز أزمات خطيرة مرتبطة كلها بالنظام السياسي وهو ما اثر على عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي[2] .

الاثنية السياسية والدستورية :وفي هذا نجد أن معظم المؤسسات السياسية والدستورية التي تتطلبها عملية بناء الدولة الحديثة لم تؤدي الدور المتوسط بها في دول الساحل الإفريقي.

[1] عمار جافال، وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية ،العالم الاستراتيجي الجزائر:مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد السابع، نوفمبر2008، ص10.

[2] امحند برقوق ،مرجع سابق، ص2.

بل أصبحت عقبة في طريق بنائها ونتج عنها صور أخرى مشوهة بسواء فيما يخص تكوين الأحزاب ودورها ،وكذا المجتمع ومدى فعاليته ،كما أن أغلب دول الساحل حافظت على المؤسسات القديمة المورثة عنه الاحتلال وعملت على إعادة هيكلتها بحيث تحافظ على الوضع القائم والمتزن الموجود وذلك بدلا من أن تعني مؤسسات جديدة تكون مواكبة لخصوصيات مجتمعاتها ،كما نجد دساتير معظم الساحل الإفريقي مستوردة ولا تتوافق مع البيئة الداخلية للدول وكذلك الحال بالنسبة للأحزاب في دول الساحل التي تقوم على أساس قبلي وعرفي يهيمن عليه كبار الضباط والأثرياء ،المستفيدين من الربح ويستخدم الحزب لتبرير سياسات الدولة الكورويرانية التعاضدية أما المجتمع المدني في دول الساحل الإفريقي فيواجه عدة عقبات منها المتنامية لدور جماعات المصالح وعسكرة الحياة السياسية وكذا القيود البيروقراطية .

التحديات الاقتصادية رغم تمنع دول الساحل بموقع جيوستراتيجي مهم نظرا لما يحتويه من موارد طاقوية ذات بعد استراتيجي (النفط ،الغاز اليورانيوم والطاقة الشمسية)إضافة إلى مياه نهر النيجر الذي يعتبر ثالث أكبر نهر في إغريقيا الغربية والممتد على مسافة 4200 كلم وبحيرة تشاد إلا أن دول الساحل مصنفة كدول فقيرة جدات في تقارير التنمية البشرية[1] في دراسة أعدها "اليكسندر كاوين" و"ستيفن جبلبرث" تبرز أن هناك علاقة سلب بين وجود البترول والديمقراطية والتنمية فمعظم دول الساحل تستخدم مداخيل منه الموارد الأولية لشراء السلم الاجتماعي مثلما عرفته تشاد والسنغال ومالي ويعتبر التسيير

[1] محمد عوض ,**الهزيمة قضايا دولية تركة القرن مضى وحمولة قرن أتى الأردن** :دار حامد للنشر والتوزيع ،ص99.

الغير عقلاني لهاته الثروات والعوائد من الموارد الأولية السبب الرئيسي للأوضاع التي تعيشها هاته الدول من فقر وغياب الرعاية الصحية .

وما يمكن استخلاصه أن الثروات فد دول الساحل هي نقمة أكثر منها نعمة لا إضافة إلى هذا نجد المشاكل التي حدثت جراء عمليات التكيف الهيكلي والمفروضة من الخارج وكذا عملية التبعية والتقسيم الدولي للعمل [1].

حاولت معظم دول الساحل تبني مشروع التحديث والعصرنة ،لكنها لا تزال لحد الآن تتلقى بعض التوترات فمؤسسات الدولة الوطنية الرسمية تجد نفسها أما تجد كبير هو استمرار البناء القبلي كنوع من مقاومة الدولة الوطنية ،والذي يصل أحيانا إلى حد الانضمام الحاد على المستوى السياسي .

فسياسيات التماطل والتأجيل والتهميش التي انتهجها دول الساحل تحولت غلى خطر اجتماعي حقيق يهدد النسيج الاجتماعي والثقافي للدولة ويمكن القول أن إجراءات التغير الاجتماعي المتعمدة من طرف دول الساحل لم نستطيع إلغاء البينة القبلية الأثنية واستضعافها على جميع المستويات وخاصة النفسي والثقافي والدليل أن المجتمع التقليدي – القبلية – لا يزال يلعب دورا في صنع القرار في هاته الدول وبموجب دور الدولة المتعرف عليه هو أن تكون قادرة على حماية مواطنيها من جميع الأخطار وتحقيق أمنهم على جميع المستويات والأبعاد لكن الدولة في الساحل الإفريقي حيدت ها ته الأهداف والقواعد وأصبحت

[1] ابراهيم شروب،**قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث** ،بيروت :دار منهل البناني ،1997،ص ص 69-78.

مصدرا المخاطر تهدد الحياة والحرية بحيث أضحت هي نفسها من الأخطار الرئيسية التي تحيط بأمن الإنسان بدلا من أن تكون ضامنة له .

المبحث الثاني :التحديات والرهانات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة المالية.

المطلب الأول: الأزمة المالية خلفياتها وأسبابها .

تعوذ جذور الأزمة فعليا في جوان 1990 ،وكانت في الحقيقة عبارة عن تراكمات لمآسي عاشتها في بيئة معينة ،الطوارق ساءت بها الأوضاع الاجتماعية البيئة هذه الأوضاع دفعت بها إلى المطالبة بتحسينها حيث قامت الحركة الأزوادية بتشكيل مناضلين أكفاء ذوي قوة عسكرية ووضعت أمامها تحديات كبيرة للمطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والتي بدورها أخذت بعد ذلك منحى سياسي بحث ويقول محمد أت ماما لقد ظهرت حركة الأزواد إلى الوجود لمواجهة العنصرية المفرطة التي واجهها الطوارق والعرب من قبل النظام المالي فقد سلط عليهم أقصى مظاهر الظلم والاستبداد فقتل الأطفال والنساء وأعدم الشيوخ والعلماء وقان بإتلاف الموانئ وإفساد المراعي وردم أبار ومنابع الحياة [1].

بدأ الشباب الترقي بالاتصال بالحركات الثورية المتواجدة بالخارج ،وذلك لتلقي تدريبات وخبرات وكان الاتصال الأول بحركات البوليساريو ثم الاتصال بليبيا مما توج القضية بعقد مؤتمر 11 سبتمبر 1980 ،بمدينة الخمس لناقشة القضية الأزودية ،,في سنة 1982 عادوا إلى ليبيا أين تمت إعادة تنظيم الحركة من خلال مؤتمر في 1987 نوقشت فيه سرية الحركة الأزودية وفي الفترة ما بين 1988–1989 تم تشكيل أول خلايا سرية

[1] عزي بومدين ،**أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية** ،تاريخ وساعة الاطلاع 2017/3/10 http// :www.Alhiwar.org

للحركة في مدن كيدال وتمبكتو وفي شمال مالي ،ثم تأسيس الحركة الشعبية الأزودية (MPA) بقيادة عياد أت غالي* [1].

بدأ موضوع الأزمة المالية سنة 2012 بعد سقوط نظام القدافي في ليبيا حيث شرع مئات المسلحين الطوارق المعروفين باسم حركة تحرير أزواد " ممن كانوا يقلتولون في ليبيا في صفوف كتائب القذافي بالرجوع إلى شمال مالي حيث وقعت اشتباكات بينهم وبين الجيش المالي النظامي ونال على أثرها الجيش لنظامي هزائم متتالية طالب الجيش المالي الدعم العسكري إضافي لمواجهة حركة "تحرير ازواد" والتي تحالفت مع أنصار الدين الإسلامية ،ولكن لم تستجب الحكومة المالية لمطلب الجيش النظامي المالي وأطاحوا بالرئيس المالي .

التحالف بين حركة أنصار الدين الإسلامية و حركة ازواد لم يدم طويلا إذا نشبت خلافات سريعة بينهم وحدثت معارك أدت في النهاية إلى سيطرة حركات إسلامية أخرى على شمال مالي .

طالبت حركة أنصار الدين الإسلامية ومن معها من الحركات الإسلامية بتطبيق الشريعة الإسلامية بشكل سلمي كامل في شمال مالي وبالفعل بدؤو في ذلك و كانت الأمور تسير على ما يرام طالبوا ببقائهم كجزء من نسيج الدولة وعدم انفصالهم عن الجنوب على

* عياد ات علي :**هو زعيم الحركة الأزوادية شارك في حروب لبنان في فلسطين 1982**

[1] مرجع سابق.

عكس ما فعله في السودان الذين طالبوا بالانفصال عن بقية السودان ودعمهم الغرب في مطالبهم [1].

ومنه يمكن تصنيف النزاع في شمال مالي على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة نتيجة الرفض او التكيف السلبي للحكومة المركزية في باماكو مع المطالب الاجتماعية لسكان الشمال في مالي المتمركزة في المثلث الاستراتيجي غاو تومبوكتو وكيدال[2] .

علاوة على التمايز الاقتصادي والاجتماعي ما بين إقليمي مالي فإن هناك أبعاد أخرى يجب تناولها كون أن مالي هي جزء من أزمة الساحل بصفة عامة ويعود الانتشار القائم للحروب والصراعات في منطقة الساحل من حيث الجوهر والأساس إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الناجم عن التخطيط العشوائي للحدود بان الحقبة الاستعمارية فلقد أسس المستعمر دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة قطعت أوصال المجتمعات والثقافات واللغات في إطار إستراتيجية موحدة في عموم الشريط من موريتانيا إلى السودان ،مخلفا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمة بناء دولة منسجمة ومتماسكة الأطراف لذا أضحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه المشروع الوطني في الساحل حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة بناء وعجز في التعامل مع التنوع ألاثني والعرقي والتعدد الثقافي وهكذا أمام فشل الأنظمة الحاكمة بعد الاستقلال في التعامل بحكمة وفاعلية مع هذا الظلم الذي طال كل .[3]

[1] عزي بومدين ،**أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية** ،تاريخ وساعة الاطلاع 2017/3/10 http// :www.Alhiwar.org
[2] مرجع سابق.
[3] علي ع ،موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت ولن يتغير ،وقت الجزائر ،العدد 1291 تاريخ الاضطلاع 7-2017è4 متوافر على الموق : http // :www.wakt.djazair.com

أما بالنسبة لأزمة مالي فيمكن تخليص أسبابها في النقاط التالية :

– لجوء النظام السياسي لدولة مالي إلى سياسة القمع والتجويع (تسميم الآبار وردمها وقتل النساء والأطفال وتعذيب الشيوخ) .

– غياب برامج التنمية في منطقة الشمال وعدم وجود طرق ،مياه الشرب ،السدود و مدارس وبيوت).

– لعامل الإثني الذي يمثل في المعارضة من قبل الطوارق الذين كانوا أسياد الصحراء للسود الذين يسيطرون على السلطات " العبيد سابقا" .

– البيروقراطية الممارسة ضد الطوارق على مستوى الإدارات .

– قيام بعض السلطات بطمس الثقافة التارقية بغرض ثقافة أجنبية الشيء الذي رفضه الطوارق الذين ظلوا محافظين على هذه العادات والتقاليد قرونا عديدة .

– تهميش قبائل الطوارق لأزيد من 30سنة فلا تواجد لهم على مستوى الإداري ولا السياسي.

– صعوبة بناء الدولة في المنطقة [1].

– البني الاقتصادية الهشة.

– ضعف الهوية وتنامي الصراعات الداخلية .

– إهمال المناطق النائية.

– الفساد السياسي وهشاشة التركيبة السياسية .

[1] ليلى قارة ،**الوساطة الجزائرية في النزاع المالي** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دبلوماسية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة الجزائر ،3/2010،ص58.

– انتشار جميع أشكال الجريمة وأنواع العنف [1].

وهناك عدن أطراف متداخلة في النزاع المالي بحيث لا تنحصر عن الجيش المالي في مواجهة الحركات الجهادية المسلحة بل تتعداه إلى وجود حركات أخرى داخلية وخارجية في الأزمة نذكر :

المجندون الماليون والنيجريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت امرأة الزعيم الليبي وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي [2].

المجندون السابقون في تحالف ماي 2006 الذي كان يرأسهم اخ باها نغا.

حركة أنصار الدين الازوادية التي يعتبر زعيمها لان اياد اغ غالي أقدم وابرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل اغ باهانغا ومقتل القائد بركة شيخ العضو في التحالف الديمقراطي ل 23 ماي من اجل التغيير الذي يمثل لتمرد الطوارق سابقا .

الدور الخفي الذي يلعبه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في توفير الدعم اللوجيستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع .

الجماعات الازوادية المسلحة جماعة أنصار الدين ،الحركة الوطنية لتحرير الازواد .

طرف أخر ليس بالمسلح ولم يشارك ميداينا في النزاع القائم ويتمثل في بعض الأعيان والموظفين السامين في الغدارة الإقليمية لشمال مالي كإحكام وعمد البلديات أو الدبلوماسيين

[1] مرجع سابق..

[2] بوطينة قوي، **الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي** ،مركز الجزيرة للدراسات ،بتاريخ 2017/5/3،ص8.

السابقين وينحدرون في مجملهم من قبائل العرب والطوارق الذين يشكلون الغالبية العظمى لسكان الشمال الذي يمثل حوالي 70% كم مساحة البلاد المقدرة ب 2372411 كلم مربع[1].

أما بالنسبة للأطراف الخارجية فهي :

تتداخل وتعدد الفواعل المرتبطة بالأزمة في الساحل الإفريقي وتقصد بها الوضع في مالي تلك التي تتمثل في أطراف مؤسساتية وإجرامية وإرهابية

دول المجال الميدان : الجزائر ،مالي ،النيجر ،بوركينافسو وموريتانيا .

الجماعات الإرهابية القاعدة في المغرب الإسلامي ،حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا كتيبة المتلقون ،كتيبة المرقعون بالدماء .

الجماعات الأزوادية المسلحة جماعة أنصار الدين ،الحركة الوطنية لتحرير الأزواد [2].

أطراف إقليمية مؤسساتية :الاتحاد الإفريقي المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأكواس) .

أطراف خارجية عن منظمة :فرنسا ،الولايات المتحدة الأمريكية ،قطو OWV هيئة الأمم المتحدة الاتحاد الأوربي [3].

المطلب الثاني : اثر الأزمة المالية على الاستقرار في الجزائر .

[1] مرجع سابق.

[2] صابر رمضان ،**أبعد من مالي ،أزمة شمال إفريقيا** ،القدس مدارات ،العدد 7354 تاريخ الاطلاع ،الاثنين 2017/3/4 على الرابط : http//: www.echerouk/com

[3] ساحل مخلوف ،**اشكالية الساحل الإفريقي المعقدة** ،متوفرة على الرابط : http://www.manifast.univ.ouragla.dz

إن أزمة مالي معقدة ومتعددة الأبعاد والبعد السياسي ،يتمثل ضعف وهشاشة في مؤسسات الأمنية والسياسة هي الصفة المشتركة بين جمع الأنظمة السياسية ونخرج في هذا الشأن إلى أبرز العراقيل :

أولا مشكلة أقلية الطوارق:

اعتبرت منطقة انتشار الأقلية الطارقية من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية امنيا كما عدت أزمة الطوارق من أقدم واعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائي بل يعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية مند زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى [1].

كما امتازت الأقلية الطارقية الكائنة بالجنوب الجزائري بالهدوء والاستقرار نتيجة للعلاقات الجدية التي تربطها بالنظام السياسي الجزائري خلافا لما تعرضت له الأقلية الطارقية الكائنة بمالي والنيجر إلا الإقصاء والتهميش من طرف حكومتها ،ونتيجة للموقف الأخير ظهرت مجموعة من حركات الازواد تسمى نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومة المركزية بمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضد تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السرين نحو الجزائر وفضلا عن التابعيات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب ،تجارة مخدرات) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر

[1] سعيد هادف،**الدبلوماسية الجزائرية** بين والواقع متوفر على الرباط : http://www.france2u.com تاريخ 2017/4/24.

مدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق استراتيجي انكفاء وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية [1].

إن أزمة الطوارق مازلت مستمرة ويمكن القول أنها أرهقت الدبلوماسي الجزائية دون الوصول إلى وضع حل لها حيث نلاحظ صعوبة توقيع الاتفاق الأخير.

ثانيا :ضعف المشاريع التنموية وقوة الجماعات الإرهابية .

إن بلدان الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى التي تضم كل من مالي والنيجر والتشاد والسودان لا تملك قوات عسكرية لخوض الحرب ضد التنظيمات الإرهابية مثل الجيش الجزائري الذي يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال .

كما تفتقر هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ امني حيث يوجد في تلك الأقاليم ما يستدعي حضور أي حكومة واغلب الأهالي يحتكمون الأعراف الاجتماعية التي كانت سائدة من قبل الاستعمار وان احتاجوا إلى تدخل الحكومة فهم من سيذهب إليها في بعض مراكزها المتواضعة .

كما تلجأ جماعات الجريمة المنظمة إلى جانب قوة الجماعات إلى اعتماد استراتيجيات الإرهاب والعنف فإنها تقوم بذلك كوسيلة للحصول على أرباح أو حماية نفسها وبالمثل فإن الجماعة الإرهابية تلجأ إلى إستراتيجية الجريمة المنظمة كوسيلة للوصول إلى القوة أو

[1] مرجع سابق.

التمويل أنشطتها[1] ،و هذا ما يصعب من الدور السياسي وللدول الأطراف إذ يجب تكاثف الجهود السياسية والعسكرية والاقتصادية لحل أزمة الساحل وليس مالي فقط .

وأيضا هناك عراقيل أخرى تتعلق بدور القوى الكبرى ونأخذ منه :

الدور الفرنسي في الأزمة المالية تسعى معظم القوى الكبرى إلى تحقيق رهانين أساسين في منطقة الساحل الإفريقي فالأول الرهان الجيوسياسي géopolitique إذ أن معظم الدول الكبرى تريد الاستحواذ على الموارد الإستراتيجية الكامنة بمنطقة الساحل الإفريقي فأغلب هذه القوى تملك مخزونات معتبرو من الموارد الطاقوية إلا أنه يتم الاحتفاظ بها تحسبا من الوقوع في الأزمات الاقتصادية ،أما الرهان الثاني فهو الجيو أمني géo sécuritaire حيث أم طبيعة التهديدات المنبعثة من مجال صحراوي تعتبر على أنها تحدي كبير يجتاح أمنهم الوطني [2].

كما يشكل التدخل الفرنسي في شمال مالي مأزق للسياسة الجزائرية في منطقة الساحل والتي طلا تمارس إستراتيجية الحذر وأبعاد التأثيرات بالرغم من الإستراتيجية الحذرة stratégie de prudence لم تفلح في منع تداعيات التدخل الفرنسي في مالي ،وبعض الدول الإفريقية لتوجيه الدور الجزائري .

الدور الأمريكي في الأزمة المالية:

[1] سفيان منصوري ، مرجع سابق ،ص119

[2] فرويد أونوها ،**التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة** ،مركز الجزيرة للدراسات ،الخميس 14 فيري 2017 www.aldjazera.net

قبل الحرب البادرة لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية جادة في التدخل في الشؤون القضايا الإفريقية بشكل مباشر وكانت تركز في سياستها اتجاه إفريقيا والساحل الإفريقي على تحقيق أربع أهداف رئيسية:

احتواء المد الشيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق تعدين والمواد الخام ودعم ونشر القيم الديمقراطية الليبرالية.

ولتحقيق هذه الأهداف كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على نفوذ الأوربي داخل القارة الإفريقية إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة المتمثلة في انهيار الاتحاد السوفيتي وتزايد المنافسة على القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها .

تتميز السياسة الأمريكية في الساحل الإفريقي بالحركية والحيوية والاستباقية واعتماد مقاربة الأمن الذي يقوم على الجمع بين العسكرية الدبلوماسية والإصلاح السياسي الاقتصادي .

تغير الرؤى والتصورات بالإرادة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات التي تعانيها المناطق المعنية في إفريقيا مثل منطقة الساحل الإفريقي وصانع القرار الأمريكي أدرك أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق ،نظرا لما تتوفر عليه المنطقة من كوارد طبيعية خاصة مثل النفط [1].

[1] سفيان منصوري ، مرجع سابق،ص92.

لم تكن تقتصر العلاقات التي تربط بين الدول الساحل الإفريقي مع الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب الاقتصادي والسياسي فقط بل كانت هناك أحداث زادت من ديناميكية العلاقات الإفريقية حيث أخذت العلاقات بعد أخر .

وعلى غرار كل التدخلات العسكرية الأمريكية في تسعينات القرن الماضي غير الإدارة الأمريكية إستراتيجيتها في التدخل في الدول الإفريقية من الأمن الغالب إلى الأمن ككل حيث استطاعت أن تمزج بين القوة العسكرية والدبلوماسية الحكومية من أجل فرض هيمنتها على الساحل الإفريقي خاصة بعد تزايد الأهمية الجيوسياسية للمنطقة الشمالية وتتمكن المجموعات المسلحة الموقعة الدخول في المسار الديمقراطية لجمهورية مالي هذا الدور الأمريكي بتكامل مع الدور الفرنسي في تعطيل الدور الجزائري [1].

وهناك عراقيل تتعلق برفض القوى الإفريقية لدور الجزائر .

المطلب الثاني :اثر الأزمة المالية على الاستقرار في الجزائر

واجهت الجزائر في الفترة الأخيرة ما يمكن وصفه بأكبر خطر يهدد أمنها واستقرارها من خلال الأزمة التي شهدت الجار الجنوبي مالي على أثر سيطرة الجماعات المسلحة على منطقة الأزواد شمال البلاد وتعاقب الأحداث التي صاحبتها مع التدخل العسكري الفرنسي في منطقة ومهاجمة الجماعات المسلحة للقاعدة الغازية في تقنتورين في عين أمناس جنوب شرق الجزائر [2].

[1] محمد شراق ،**مكاسب على الورق** ،متاح على الرابط http// :www.elkhabar.com بتاريخ 9 افريل 2017

[2] علي ع ،موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت ولن يتغير ،وقت الجزائر ،العدد 1291 تاريخ الاضطلاع 7-2017ê4 متوافر على الموق : http // :www.wakt.djazair.com

منذ بداية التمرد في مالي بداية التسعينيات كان لهذا التمرد تداعيات إقليمية وتأثيرات جانبية على المنطقة المتاخمة لها ،فلقد أدرك سياسة دول الجوار المالي إن ترك الأمور وعدم الاهتمام بما يجري في المنطقة من شأنه ان يؤثر على الأمن الداخلي لكل بلد ويزعزع الاستقرار في المنطقة ككل وما ينجر عنه من أزمات إنسانية وفتح ثغرات عديدة أمام التدخل الخارجي في المنطقة لأسباب عديدة [1].

يشكل النزاع في مالي بالخصوص هاجس حقيقي بالنسبة لدول المنطقة كلها وبالخصوص الجزائر ابتداء من مالي نفسها مرار بموريتانيا وانتهاء بالنيجر والسنغال ولعل أهم مسألة تجسد ذلك هي مسألة الهوية والأقليات والاثنية الدينية والتي تشكل خطر دائما على وحدة واستقرار جميع دول الساحل الإفريقي ودول شمال إفريقيا .

فالنسبة للجزائر يطرح النزاع في مالي تحديات بمفهوم الكوارث الإنسانية بسبب تدفق اللاجئين في تسعينيات القرن العشرين يصافون اللاجئ الأزمة اللبيبة و اللاجئين الصحراء وبين مخيمات تندوف من الاختلال المغربي للصحراء الغربية .

كما أن الجزائر لها حدود مع سبع دول كلها تعيش مشاكل وتواجد أوضاعها متوترة أكثر من 6 الألف كلم من الحدود كلها ملغمة وهو وضع غير عادي لم تعشه الجزائر مند الاستقلال ،ولأول مرة تواجه أزمتها ،وهذه التداعيات لها عدو أوجه فهي ذات طابع إنساني بفعل نزوح الآلاف الماليين فرارا من الحرب وعسكر بفعل تسرب السلاح [2].

[1] مرجع سابق.

[2] فضيلة دفوس ،**تقنتورين عززت الجبهة وقوة التضامن مع الجزائر** تاريخ الاطلاع :8-4-2017، على الرابط : http// :www.echaab.net

فتأثير تداعيات الأزمة المالية والحرب على الإرهاب ذات تداعيات على الجزائر ،لكن مبدئيا إذا اعتبرنا بأن الإرهاب ظاهرة دولية فلابد أن يكون هناك دعم وتعاون دولي لمحاربته ،ولا يجب ترك الجزائر التي لها أولويات داخلية تقاتله تحمل هذا العبء لوحدها .

رددت الجزائر مرارا أنها لا تشاطر فكرة التدخل العسكري الأجنبي مثلما رفضته في ليبيا وسوريا وغيرها لكن المتجدد في أزمة مالي أن سلطات هذا البلد اتخذت قرارا سياسيا وطلبت المساعدة من فرنسا /هنا لا يحق للجزائر التدخل في شأن داخلي لدولة ذات سيادة مع تجديدها أنها وحدة أرض هذا البلد ووحدة شعبه[1] .

التداعيات المحتملة للتدخل العسكري الفرنسي في مالي لا يمكن حصرها داخل مالي فقط بالنظر إلى محيطها الجغرافي وحدودها المترامية مع عدة دول أبرزها الجزائر وموريتانيا ،وما قد يؤدي إليه تصاعد الاشتباكات من انعكاسات سياسية وأمنية وإنسانية على هذه الدولة ،لا تتعلق فقط بمخاطر التعرض للهجمات الانتقامية (كما حدث في الجزائر) ولكنها تتعلق أيضا بالتدفق الآلاف اللاجئين إليها هربا من القتل والقصف ،وبناءا عليه سنقوم التعرض لمختلف التداعيات التي خلفها النزاع في مالي الأمن في الجزائر على النحو التالي :

[1] عبير شلغيم ،**سياسات الدفاع الوطنيين الالتزامات السياسية والتهديدات الإقليمية** ،مداخلة بعنوان رهانات الدفاع الوطني في بيئة التهديدات المستدامة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2014،ص11

أولا:التداعيات الأمنية والعسكرية :

فيما يتعلق بالتداعيات الأمنية والعسكرية لازمة مالي على الأمن الجزائري تتبع من الأزمة التدخل الخارجي في مالي مجموعة من التهديدات اللاتماثلية لعل أبرزها انتشار خطر الطوارق ،التهديد الإرهابي و الجريمة المنظمة بشتى أشكالها من انتشار السلاح ومختلف عمليات التهريب من مخدرات أو مواد غذائية والوقود نبرزها كالآتي:

إن حدوث صراع داخل دولة ما يكون مقدمة أو عاملا مساعدا في حدوث صراعات في دولة أخرى أو أكثر وهو ما يعرف باسم أثر العدوى[1] " الذي يعبر عن انتقال الصراعات الداخلية إلى دولة الجوار وانتشارها عبر الحدود الإقليمية ،من خلال تأثير سكان الدول المجاورة ،حيث يعد الطوارق احد مكونات المجتمع الجزائري إذ ينتشرون بكثرة في مناطق الهقار جانت ،تمنراست و ادرار ،وبالتالي فإن أي إثارة خطا ضد الطوارق المنشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر خصوصا وأن أقليات الطوارق وطيدة تتنوع بين التجارة والتناسب وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة عموما وفي الجزائر خصوصا ،أي ما يعرف بنظرية الدزمينو ،الراجع للقرب الجغرافي والعرقي وحتى الديني [2].

بالرغم من أن طوارق الجزائر يتمتعون باستقرار وتمن كبيرين في شتى المجالات وذلك مرده العلاقات الجيدة بينهم وبين النظام السياسي الجزائري ،على نقيض باقي الدول المنتشر فيها

[1] مرجع سابق ،ص11.
[2] مرجع سابق ،ص12

الطوارق وعلى رأسهم النيجر مما يعانون تهميش وإقصاء في كليهما إلا أن هذا لا يمنع إمكانية حدوث انتشار عدوى [1].

مشكل الإرهاب :

عرفت الحدود الجزائري مع دول الجوار انقلابا امنيا خطيرا حيث تنامت ظاهرة الإرهاب العابر للدول وأصبحت المنطقة بأكملها تعاني من عدم استقرار خطير أصبح يهدد كيان الدول في ذاتها وأصبحت هذه الأخيرة معرضة للتقسيم لتصبح إمارات أو دويلات تحكمها جماعات متطرفة ونفرض فيها قوانينها .

بدء بمالي حيث سيطرت جماعات مسلحة على شمالها وأقامت نظامها وغنمت الكثير من الأسلحة الحكومية وأصبحت قوة لا يستهان بها مما أدى إلى تدخل دولي تحت قيادة فرنسية وعمت فوضى عارمة في هذه الدولة وهاجر أكثر من نصف سكانها وأصبحوا كلاجئين في الجزائر ودول مجاورة .

أما في ليبيا قمع سقوط نظام العقيد معمر القدافي أصبحت دولة فاشلة وسيطرت ميلشيات مسلحة على مناطق كبيرة في إقليم الدولة وأصبحت ليبيا دون حكومة مركزية بل مقسمة بين جماعات مسلحة متطرفة وجماعات قبلية تشبع نظام القبيلة وتمتلك هذه الجماعات أسلحة خطيرة ومتطورة ووصل الأمر إلى حد السيطرة على 11 طائرة مدنية في مطار طرابلس الدولي وبالتالي تفاقم خطر هذه الجماعات التي قد تستعمل هذه الطائرات في

[1] عبير شلغيم ،**سياسات الدفاع الوطنيين الالتزامات السياسية والتهديدات الإقليمية** ،مداخلة بعنوان رهانات الدفاع الوطني في بيئة التهديدات المستدامة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2014،ص11

عمليات تفجيرية ومع بروز تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية قد تتحول ليبيا إلى قاعدة لهذا التنظيم[1] .

ثانيا : التداعيات الاجتماعية :

عانت الجزائر بدورها العديد من التداعيات الاجتماعية جراء التمركز الازموي في مالي ومنطقة الساحل يهدد الأمن القومي الجزائري من عودة الضربات الإرهابية في مالي لسنة 2012 وقد برز بشكل كبير من خلال الإعداد الهائلة من اللاجئين الماليين للحدود الجنوبية الجزائرية ،وما ترقب عن هذا الأخير اللاجئين من ضرورة إيوائهم وتوفير مخيمات وكذا توفير الماء والدواء..إلا أنهم عملوا على انتقال بعض الأمراض لدى المواطنين الجزائريين وسنوضح ذلك على النحو التالي[2]:

مشكلة اللاجئين في الجزائر :

بدأت الحرب المعلنة في شمال مالي ضد جيوش ومعاقل الجماعات المسلحة الإرهابية تلقي بجحيم مشاكلها ومتاعبها علة المناطق الحدودية الجزائرية ما نتج عنه تدفق موجات اللاجئين الفارين من الحرب جراء غلق الحدود الجزائرية ،والذي حول برج باجي مختار قبلة للاجئين نتج عن ذلك حدوث كارثة اجتماعية فقرابة 9% من السكان في البطالة بينما يجمع اغلب سكان تيمياوين على الوضع الأمني بمنطقتهم يزداد خطورة والتغطية الأمنية للحدود هشة للغاية ،لأن الإجراءات المعتمدة غير كافية ويتوقعون تدفق موجات اكبر

[1] سعيد خويلدي ،**سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية** ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2014 ،ص4.
[2] عبير شلغيم ، مرجع سابق. ،ص14.

من اللاجئين إذ قدر عدد اللاجئين المتواجدين حليا في الجزائر 25000 لاجئ وينتظر أن يصل في حالة فتح الحدود إلى 500000 لاجئ ،الذي سيشكل ضعفا كبيرا على الجزائر .

انتشار الأمراض والأوبئة :

تحول الصحراء الجزائرية لحد فاصل تتنقل فيه مختلف الأمراض المعدية أو ما يعرف بالقنبلة الموقوتة لانفجار الأمراض الجنسية المعدية بسبب الدعارة كمرض نقص المناعة (مرض السيدا) والقادمة أساسا من أعماق القارة ،حيث أصبحت إفريقيا تمثل أعلى نسبة لحاملي هذا المرض والأمراض الأخرى الفتاكة كالطاعون والكوليرا وهذا راجع لدخول المزيد من مواطني الدولة الإفريقية المجاورة للجزائر على رأسها مالي النيجر السنغال ،دون الخضوع لرقابة طبية بهدف علاجهم أو عزلهم وإعادتهم لبلدانهم الأصلية[1] .

بالإضافة للأمراض السابقة فقد شهدت قربة توافرت الواقعة على بعد حوالي 88 كلم عن بلدية تينزواتين الحدودية التابعة لولاية تمنراست إصابة بمرض غريب إذ تضير إحصائيات إلى 70 حالة مصابة بهذا المرض الغريب الذي يشبع الحمى مسجلين بذلك ثمانية وفيات اغلبها من الأطفال بينهم امرأة تبلغ من العمر 70 سنة فتم انتقاله على العائلات النازحة من مالي .

ومن خلال هذا وذلك تعتبر الأزمة المالية من القضايا المعقدة والتي تقسم بالتشابك وخاصة مع تعدد الأطراف المالية والأسباب الخفية المعلنة المتسبب في هشاشة النظام ومؤسساته فالأزمة المالية أزمة متجددة من التسعينيات إلى غاية الوقت الحالي فإن هذه

[1] عبير شلغيم، مرجع سابق ،ص ص15-16.

الأزمة بأن لم تحل فتشترك جوانب خفية وأثار ذوا صدا قريب لدول المجاورة فبوجود أطراف وبسيطة تساهم في حل الأزمة ستقلل من حدة هذا النزاع

وبالتالي نخلص إلى أن الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي الإفريقي ،وخصوصا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل ،يجعلنا في أمس الحاجة غلى محاولة تحسس مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدول لمواجهة التحديات التي تعترض طريقها في إيجاد الحل للنزاع المالي كمحدد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الإفريقي حيث جمعت الدبلوماسية الجزائرية بين عاملين أساسين لتحقيق الأمن والاستقرار في الساحل كما اعتمدت على متغير التنمية كعنصر أساسي لتحقيق الأمن لكون معظم المشاكل التي تعاني منها المنطقة الساحل وما يميز المنطقة هي تلك التهديدات التي تخطت دول المنطقة مرورا إلى دول كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة اللذان شكلا ثنائيا متكاملا .

هناك عدة تحديات وتهديدات تعترض الجزائر في حلها للازمة المالية والتي تخلصت دول المنطقة مرورا بالدول الجوار كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة ومشكل التنمية فهما في الغالب يشكلان عائق أمام الجزائر للعب الدور الوسيط.

كذلك عدم إهمال الجانب التنموي لكون معظم المشاكل التي تعاني منها المنطقة ذات طابع اقتصادي إذ أن هناك ارتباط وثيق بين التنمية والأمن في منطقة الساحل وهو ما يحتم معالجة القضايا الأمنية بالطرق السياسية .

المطلب الثالث: نشاط الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة مالي.

تتعامل الجزائر وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة مالي بعيدا عن الحسابات الخارجية وصراع الإدارات مع أطراف النزاع في مالي وخصوصا فرنسا إذ أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى أيجاد للأزمة المالية من خلال ثلاثة أساسية يعتمدها الحل السلمي الداخلي من دون أي تدخل أجنبي وهي تعد أي تدخل أجنبي تهديد الأمن والاستقرار في الجزائر كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة وهو ما جسدته الزيادة الرسمية لرئيس الحكومة المالية إلى الجزائر والاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار ،وهو ما يؤكد ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري ,

تؤدي الجزائر دور مهما في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل ومند مبادرة عموم الساحل 2001 التي توسعت لتتحول إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب عام 2005 إلى قيادة إفريقية 2007 ومقرها في شتوتغارت في ألمانيا ،ركزت المتحدة الأمريكية على أقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ،وكتب جون شندلر وهو ضابط سابق في التجسس المضاد في وكالة الأمن القومي عن جهاز

الاستخبارات العسكرية الجزائر قائلا :" يمكن القول أنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعالية في العالم عندما يتعلق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة "[1].

تعتبر منطقة الساحل بمنزلة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر لما تشكله من عمق جيوستراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني ويعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية للأمن القومي الجزائر ،نظرا المميزات الخاطئة التي تطبع المنطقة وتحديدا فيما بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة يضاف إليها شساعة الرفعة الجغرافية للمنظمة الصحراوية ما يصعب دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني وتحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعين التجسيد المشاريع التنموية وتعتبر جملة هذه المميزات بمنزلة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية والإقليمية [2].

فتعامل الجزائر وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لازمة مالي بعيدا من طبول الحرب التي تدقها دول "الاكواس" بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا ،حيث يرى الكثير من المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للازمة المالية من خلال ثلاث محاور أساسية يتقدمها الحل لسلمي الداخلي من دون أي تدخل أجنبي.

إن أهم محور تركز علبه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي وبخاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي وخصوصا

[1] الخبير في الشؤون الاورو مغاربية ،مصطفى سايج البلاد ،**استقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر** ، حاورته فريال م البلاد أون لاين ،10 تموز /يوليو 2010. http://www.djazairess.com/elbilad

[2] Zauren plodAfrica comm and V.S.stratigie interst and the rol of the V.Smiliany in Africa new gork com gressional reseralch service 2011

الأمريكي والفرنسي ،فقد رفضت الجزائر من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا "افر يكوم" بل وسعت إلى إقناع دول افريقية بعدم إيوائها ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية فقط من دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعة في منطقة حساسة جدا لها ،فهي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات أمنية وسيضاعف الأزمة وتاليا فغن خصوصية الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا .

ولقد كان على الجزائر أن تتكيف دبلوماسيا مع المشاريع الإقليمية والدولية لإدارة الأزمة في مالي وذلك بما أن الساحل الإفريقي هو العمق الاستراتيجي للجزائر التي تتأثر بكل التهديدات والأزمات التي تعانيها المنطقة من أجل مواجهة هذه التهديدات عملت الجزائر على أنشاء جماعة أمنية تتكون من أربع دول سميت (دول الميدان) وتضم إضافة إلى الجزائر ،موريتانيا ومالي والنيجر مقرها في تمنراست تركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربع ،كما يمكن لهذه الجماعة أن تتوسع لتشمل دولا أخرى مثل :التشاد ونيجريا وبوركينافاسو [1].

علما أن فرنسا ترى هذا المركب الأمني الإقليمي تهديدا لنفوذها ومصالحها في منطقة الساحل الإفريقي.

[1] Les payes du champ reussi a cree le cadre qu'il fandrz rendue opérationnel sécurité au seahel vitamire DZ

تؤدي الجزائر دورا مهما في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتخذة في منطقة الساحل ،ومنذ مبادرة عموم الساحل عام 2002 والتي توسعت لتتحول إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب عام 2005 تم إلى قيادة إفريقيا عام ومقرها في تشتوتغارت في ألمانيا ركزت الولايات المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة .

يعود رفض النظام الجزائري التداخل العسكري في مالي إلى عدد من العوامل ،بدءا من قاعدة التدخل إلى القلق إزاء التدخل الخارجي وامتداد التهديد المتطرف إلى أرضيها وهذا التدخل الجزائري في مالي سيورط الجزائر في مأزق ودوامة أمنية بمفهوم المدرسة الواقعية وهو بالضبط هداف المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا التي تروج ومعها مؤيدوها الأجانب أي فرنسا والمغرب من أجل توريط الجزائر في مستنقع المالي ،فحرب مالي هي حرب خارج حدود الجزائر ومن غير الممكن أن يتورط الجيش الجزائري في حرب خارج الحدود وفي حرب يغذيها صراع الإدارات وفي حرب ضد جماعات متمردة لها أصول في الجزائر (الطوارق) .

لقد انتهجت الجزائر ثلاثة مسارات لمحاولة وفق تداعيات أزمة مالي أول هذه المسارات سياسي من خلال عقد لقاءات لدراسة وسائل التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر والتي يغلب عليها عنصر الطوارق وهو العنصر العرقي نفسه للمتمردين شمال مالي والثاني امني ويهدف إلى منع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها

بفعل العملية العسكرية شمال مالي والثالث دعوى لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشرت في الساحل الإفريقي .

إن عدم احترام الطرفين المالي والطوارق للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل مرة إلى الاضطراب مجددا وإلى تدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة لوعيها خطورة النزاع الطوارق على أمنها القومي اثر اشتداد الصراع سنة 2003 قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شخصيا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي والتهديد الذي يشكله إقليم أزواد بصفة خاصة وقد أخصت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في تموز /يوليو عام 2003 تحت اسم "تحالف 26 ماي من أجل التغيير " وقع كان أثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحا فيه .

وفي الواقع فإن المقاربة الجزائرية في هذا الإطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدول مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل حيث ملف الطوارق الحساس وحيث يصل طول الحدود الجنوبية للجزائر مع عدد من دول الساحل وهي موريتانيا ،مالي والنيجر أكثر من 6 الآلاف كلم [1].

[1] صالح ابن القبي، **دبلوماسية بين الأمس واليوم ،الدبلوماسية الجزائرية من1830 إلى 1962** ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر، 1988 ،ص37.

تعد المقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي الأكثر نجاعة من خلال التشديد على أن يكون الماليون المبادرين الأوائل في البحث على حلول لمشاكلهم وعليه فإن تصور الدبلوماسية الجزائرية بجمع حوله أغلبية القوى الكبرى لوجود مخرج للازمة في مالي التي تحتل شمالها مجموعات مسلحة [1]،وتوصي هذه المقاربة بالإحاطة بالجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد إستراتيجية على مستوى الأمم المتحدة وترى الجزائر في هذا الخصوص أنه من اجل الحصول على أفضل فرص النجاح فإن البحث عن مخرج للازمة في مالي ينبغي أن يتم في ظل احترام بعض الشروط .

ويتعلق الأمر أولا بأن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم وعليه فإن تصور الدبلوماسية الجزائرية يجمع حوله أغلبية القوى الكبرى لوجود مخرج للأزمة في مالي التي تحتل شمالها مجموعات مسلحة وتوصي هذه المقاربة بالإحاطة بالجوانب النى يجب أخذها بعين الاعتبار في تحديد إستراتيجية على مستوى الأمم المتحدة وترى الجزائر في هذا الخصوص أنه من اجل الحصول على أفضل فرص النجاح فإن البحث عن مخرج للازمة في مالي ينبغي أن يتم في ظل احترام بعض الشروط .ويتعلق الأمر أولا بأن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم وأن الأمر يتعلق بالمساعدة والدعم مع تعزيز إمكاناتهم الوطنية أما الجانب الثاني فيتلخص في أن تتفق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على أجندة واحدة ومسار واحد لجهودهم تأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين

[1] **الأزمة المالية الولايات المتحدة تدعم المقاربة الجزائرية**، وكالة الأنباء الجزائرية 30 يوليو سبتمبر 2012.

وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وكذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي (الجزائر والنيجر وموريتانيا) [1].

ومن خلال هذا أو ذلك نلاحظ أن النشاط الدبلوماسي في الجزائر عرف حركية ملحوظة في الأعوام 2012ن2015 بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار ،مما دفع إلى مسايرتها و التفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها وكثيرا ما حظيت مقاربات الجزائر في هذا المجال بالتقدير والاحترام رغم الانتقادات التي يوجهها لها البعض بسبب التزامها الصمت إزاء بعض القضايا في الوقت الذي أكدت فيه الجزائر تمسكا بدبلوماسية الأفعال لا دبلوماسية التصريحات .

وأيضا نجد أن سياسة الجزائر الأمنية في منطقة الساحل يشوبها الكثير من النقائص حيت يمتاز العلاقات الجزائرية ،الساحلية بالتقطع وعدم الاستمرارية وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن الأحداث المنطقة إلا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي وهو ما يفسح المجال أمام دول أخرى (المغرب وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية انسج علاقات مع فاعلين في المنطقة تكون أغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية فلم تستخدم الجزائر كل إمكانياتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع إلى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية على غرار اهتمام الجزائر الموجه دائما نحو الشمال .

[1] عزمي بومدين ،**أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية** ، الحوار المتمدن 2012/10/27

وفي مجال الثقافي والديني لم نستغل الجزائر –كما يجب– الروابط والعوامل التي تربط شعوب المنطقة على غرار عامل الدين واللغة وكذا استخدام الزوايا (التيجانية خصوصا بحكم انتشارها في المنطقة حيث بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال استقبال الطلبة والأئمة لتكوينهم في هذا المجال .

إذ أن زوايا ادرار كانت في القديم وجهة طلاب العلم من سكان منطقة الساحل الصحراوية [1].

يرتبط الدور الجزائري في الساحل الإفريقي أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في هذا الأخير ومدى تأثيرها في الحدود الجنوبية للجزائر فإذا أخذنا بفكرة أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة من أجل وأن هذه الأخير تضخم حجم التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من أجل أهداف ومصالح قومية أمريكية بالدرجة الأولى فإن التهديدات القائمة فعلا في المنطقة و التي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم مكافحتها تشمل تحديا للأهداف الأمريكية وذلك انطلاقا من نقطتين رئيسيتين :

لأن الجهود الجزائرية والإقليمية للحد من التهديدات الأمنية ف الساحل الإفريقي ومكافحتهما في حال نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة انتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعا من الاستقرار الأمني في المنطقة ،سوف تفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى من خلاله إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية في الساحل الإفريقي.

[1] نبيل بوبية . **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**.رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،القاهرة 2009.

لان دول الساحل الإفريقي إن وجدت في تعاون مع الجزائر أنه سيأتي بنتائج ايجابية ويحسن الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار فإنها لذا تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبخاصة أن هذه الدول متخوفة من الاهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري كما يحدث مع أفغانستان وقد زادت هذه المخاوف بصفة اخص بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا التي رفضت هذه الدول أن يكون مقرها على أراضيها .

ترجع الجهود الجزائري الأمنية في الساحل الإفريقي إلى سنوات التسعينيات من خلال الأطراف والاتفاقيات التي كانت وسيطا فاعلا فيها من اجل تسوية النزاعات في المنطقة وقد توالت تلك الجهود كذلك في ما يخص معالجة مشاكل الطوارق في مالي والنيجر والتهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي المتعلقة بالعمليات الإرهابية وبخاصة في مجال خطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة كذلك فقد استطاعت الجزائر أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تحرم وتجرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من اجل تحقيق منابع الأموال التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة زقد تولد هذا تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدته مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الرهان تم كورت اللائحة داخل الاتحاد الإفريقي في تموز/يوليو عام 2009 في مؤتمر "سرت" ليخرج القرار بتحريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009 تحسب مكانة الجزائر دبلوماسيا بمتغيرات ثابتة لكن التغيير

سريع جدا ونموذج الانتفاضة في تونس والتحالف الدولي والإقليمي ضد نظام القذافي اثبت إلى أي مدى تفتقد الدبلوماسية الجزائرية بسرعة التكيف في محيط بحسب بالمصالح ويعيد ترتيب الخريطة الجيوسياسية وفق منطق سايكس بيكو[1].

[1] **الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية** ،حوار د.مصطفى صايج ، وكالة الأنباء الجزائرية .

الخاتمة

تتعامل الجزائر وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحسابات الخارجية وصراع الإيرادات مع أطراف النزاع في مالي و خصوصا فرنسا ، حيث أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي.

حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمن واستقرار الجزائر، كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسدته الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية إلى الجزائر، والاستقبال غير المعلن لوفد من حركة أنصار الدين ، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار، وهو ما يؤكد على ضرورة الحل السلمي من المنظور الجزائري

تلعب الجزائر دورا هاما في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل، ومنذ مبادرة عموم الساحل في العام 2002، التي توسعت لتنتحول إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في العام 2005، إلى قيادة أفريقيا 2007 (١٠أفريكوم١٠ Africom ومقرها في شتوتغارت في ألمانيا، ركزت الولايات المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكتب جون شندلر، وهو ضابط سابق في التجسس المضاد في وكالة الأمن القومي، عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائري، قائلا إنه يمكن القول إنه جهاز

الاستخبارات الأكثر فعالية في العالم عندما يتعلق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة.

منطقة الساحل تمثل الحزام الأمني الجنوبي للجزائر التي تسعى جاهدة لمواجهة التحديات والتهديدات الكبرى للمنطقة على الصعيدين الدبلوماسي والأمني، ،كما أن تزايد التدخل الأجنبي، وتحديدا الفرنسي والأمريكي، سيحول دون ضمان الاستقرار لمنطقة الساحل الصحراوي بفعل الرهانات الجيوسياسية أو ما يسمى برهانات الموارد.

تعتبر منطقة الساحل بمثابة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، وذلك لما تشكله من عمق جيواستراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني، حيث يعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، نظرا للمميزات الخاصة التي تطبع المنطقة وتحديدا فيما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية مما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني و تحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية. وتعتبر جملة هذه المميزات بمثابة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية والإقليمية.

حيث عملت الولايات المتحدة الأميركية على تعزيز تواجدها في القارة الإفريقية ككل و ليس فقط منطقة الساحل، تجسيدا لمشروع القرن الأميركي الجديد PROJECT FOR A NEW AMERICAIN CENTURY الذي ظهر سنة 1997 و هو المشروع الذي مولته شركة

برادلي والذي أنتجته "براميل الفكر" Think tanks الأميركية والذي من بين أعضاءه نجد دونالد رامسفيلد، ديك تشيني، و نخبة المركب الصناعي الفكري الأميركي والشركات النفطية العملاقة...و غيرهم، انطلق مع الأول من أكتوبر 2008 النشاط الفعلي ل" القيادة الأفريقية" التي أحدثتها الولايات المتحدة لكي تكون القارة الأفريقية في محور الأجندة الأميركية للهيمنة العالمية.

وأتت الخطوة تنفيذا لآخر قرار اتخذه وزير الدفاع السابق دونالد رمسفيلد قبل مغادرة البنتاغون، وتشمل دائرة تدخل "أفريكوماندينت" المؤلفة من ألف عنصر موزعين على ثلاث قيادات فرعية في كامل القارة الأفريقية (عدا مصر التي تتبع للقيادة المركزية في ميامي)، إلى جانب جزر في المحيط الهندي مثل سيشيل ومدغشقر وجزر الثمر، من بين برامج أفريكوما نجد: أولا تدريب القوات على حفظ السلام في إطار برنامج "أكوتا" للتدريب والمساعدة، وثانيا "أيمتا" أي برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي، وكان الرئيس الأميركي السابق جورج.و. بوش قد استجاب لضغوط استمرت سنوات في صلب المؤسسة العسكرية الأميركية، بالإعلان يوم 6 فيفري 2007 عن قرار سبق أن اتخذ قبل سنة في الحقيقة، ويخص تكوين مركز مستقل للقيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا بعدما كانت مرتبطة بقيادة القوات الأميركية في أوروبا.

الجزائر تتعامل وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب التي تدقها دول "الإكواس" بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا، حيث

يرى الكثير من المتتبعين أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل لأزمة المالية من خلال ثلاثة محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي تهديد لأمن واستقرار الجزائر، وهو ما جاء على لسان وزير الأول السابق أحمد اويحيى في حوار مع جريدة el moujahid المجاهد عندما قال "أي تدخل أجنبي في مالي، سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر"، وهو الكلام نفسه، الذي ذهب إليه عب القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية الذي قال بشكل واضح "الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض"

أن أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الجزائرية هو استبعاد أي تدخل أجنبي في شمال مالي خاصة أن منطقة الساحل تعرف أنها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا "افريكوم" بل وسعت لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة للجزائر، التي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف من الأزمة، حيث تتخذه الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم، وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا، لذلك فإن التحرك الجزائري يبدو

محكوما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار والحل عن طريق الحوار المباشر مع جميع الأطراف، وهو الحل الذي تركز عليه دبلوماسيتها لوقف الخطر القادم من شمال مالي.

بناءا على ما سبق يمكن القول أن الدبلوماسية الجزائرية قد عرفت العديد من التطورات والتحولات مند الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، كما تشكل السياسة الخارجية الجزائرية احد المجالات السيادية التي عرفت دستوريا على أنها المجال الحصري لمؤسسة الرئاسة و بالشكل الذي يجعل من دور البرلمان دورا ضعيفا بل وحتى شكليا من حيث النقاش و المساهمة في صنع السياسة الخارجية باعتباره يمثل الشعب.

فغياب التصديق البرلماني على الالتزامات الدولية هو احد المؤشرات على ضعف التباين السلطوي و هذا ما يضعف من احتمالات الرقابة المواطنية على السياسة الخارجية. تقوم السياسة الخارجية على 05 خمس معايير و هي القيم ، المبادئ، المصالح، التوجهات و الأولويات و هذه المعايير هي التي تحدد الإطار، التصور والمنظور للسياسة الخارجية فهذه الخماسية يمكن أن تختزل عمليا في مفهوم المصلحة الوطنية و التي تعرف على أنها مجمل المصالح التي لا يمكن للدولة بأي حال من الأحوال التنازل عنها فهي مرجعية مطلقة باسم الدولة و خادمة لهويتها.

الشكل 01: منطقة الساحل الإفريقي وقضايا السلم والأمن.

الشكل 02:دول منطقة الساحل

قائمة المصادر و المراجع:

باللغة العربية

الكتب

1- بن القبى صالح ،الدبلوماسية بين الأمس واليوم، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954، الجزائر 1988.

2- رخيلة عامر، الحركة الوطنية والتأسيس للدبلوماسية الجزائرية ،الدبلوماسية الجزائرية 1830-1962 ط2 دار هوما، الجزائر 2007.

3- خليل فادي محمد حسون وآخرون، تاريخ الدبلوماسية، قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية منشورات، جامعة دمشق ،2008.

4-قادري حسن، الدبلوماسية والتفاوض، ط 01، منشورات خير جليس الجزائر 2007.

5-الفتلاوي حسين سهيل ،دبلوماسية بين النظرية والتطبيق، الأردن دار الثقافة للنشر والتوزيع ط2009،01.

6 – يوسف شكري علي، الدبلوماسية في عالم متغير القاهرة، ايتراك لنشر والتوزيع، 2008.

7–ابو عباه سعيد ،الدبلوماسية تاريخها، مؤسساتها، أنواعها، قوانينها ،فلسطين، دار الشيماء للنشر والتوزيع ،طبعة 01 ،2009.

8– سيد سليم محمد،، تحليل السياسية الخارجية ط 02، مصر، مكتبة النهضة المصرية 1998.

9–صايح مصطفى، أهمية العامل الجيوبيليتيكي في تحليل النزاعات الدولية المفهوم والعناصر.

10– جافال عمار ،وجهة نظر، طبيعة التهديدات على حدود الجنوبية الجزائرية، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ط1 نوفمبير 2008.

11– عبد الرحمن حسن حمدي، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2008 .

12– عوض محمد، الهزيمة قضايا دولية تركة القرن مضى وحمولة قرن أتى، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع .

13 شروب ابراهيم، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، بيروت، دار منهل اللبناني 1997.

14–قوي بوطينة ،الإستراتيجية الجزائرية، اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي مركز الجزيرة لدراسات، بتاريخ 2017/05/03.

المذكرات :

1- العربي العربي، دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوربية، الجزائر، ليبيا ،مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، تحت أشراف الدكتور بوقارة حسين 2004-2005.

2- قارة ليلى، الوساطة الجزائرية في النزاع المالي، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية، كلية العلوم السياسية ،جامعة الجزائر، ،3 2010.

3- خويلدي سعيد، سياسيات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2014 .

4- بوبية نبيل ،الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية رسالة ماجيستر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2007.

المجلات :

1- السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية 1998.

2- خالد الربيع وليد، الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي مجلة الفقه والقانون، خ 22 ت جانفي 2011.

3- كتوش عاشور وبلعزوز بن علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا .

المراجع باللغة الأجنبية

1- John gerring ;ideology,adefintionanalysis,political research quarterly vil.50n.4.decembre1997.p.p.957-994.

2-Politicalideologies ,gvptreview septembre2007.page03.pdf document.

3- M.AttarztM.Hammat,le potentiel en Hydrocarbures de l'algérie contribution de sonatrach division exploration algeria's hydrocarboné potential contribution fromsonatrach exploration division.

4- Fatiha Talahite, l'économie algérienne depuis 1962 : le poids croissant des hydrocarbures, Tendances economiques, Afkar/Idées, printemps/été 2006.pdf.p p.82-85

5-Guy Anderson; RS 50 F Across the mediterranean, North africain dynamics: relations between Morocco tunisia, algeria, libya, the european union and other major powers, UK defence Forum, January 2008, p4.

6- Paul Viottin Mark V, Kauppi (eds) international relations theory ; Realism, pluralism, globalism, usa Boston Allynand bacon, 1997, pp 56-57.

7-Dodds Klaus, geopolitics a very short introduction , great britain, oxford university press 2007, pp 154.55.

8- Laurence aida ammour, le coopération de sécurité au maghreb et au sahel, l'ambivalence de l'Algérie bulletin de la sécurité africaine une publication du centre d'études stratégiques de l'Afrique, n) 18/février 2012 sont page 02.

9- Zauren plodAfrica comm and V.S.stratigie interst and the rol of the V.Smiliany in Africa new gork com gressional reseralch service 2011

10 -Les payes du champ reussi a cree le cadre qu'il fandrz rendue opérationnel sécurité au seahel vitamire DZ.

المواقع الالكترونية :

1 - Definition of ideology,http://oxforddictionaries.com/definition/english/ideology,

http://dictionary.reference.com/browse/ideology.viewed10/06/2013

2- Mohamed redha bougherira.op.cit.page31.

http://digital.ahram.org.eg/policy.aspx?serial=1095757.

3- M.AttarztM.Hammat,le potentiel en Hydrocarbures de l'algérie contribution de sonatrach division exploration algeria's hydrocarboné potential contribution fromsonatrach exploration division.

4- M.Attar et M.Hammat.op.cit.

5- Ritimo, Algérie, géopolitique : la place des hydrocarbures algériens dans le marché mondial http : www.ritimo.org/dossiers_pays/afrique/algerie_intro.html;17H11; 24 Aout 2012.

6- Elément de géopolitique : puissance chapitre 1, concept et concepteurs, université Paris 12 faculté de droit, Denis Touret.pdf. htt^://geopolitica.ase.ro/doc/curs16_4.pdf.

7-http://geology.com/world/algeria-satellit-image-shtml.18/04/2013.a 17.19.

8-http://www.chahid.org/index.php?option=com content é view =article&id=85&ltemid=1252013/04/19.consulter le 06/04/2013.

9-
http://www.google.dz/imgres ?imgurl)http://www.aljazeera.net/mritems/images/2001/10/15/1-60880-1-6.jgp&umgrefurl=http://www.eljazeera.net/nr/exeres/961d8085-aaf1-46a9-beb4

10-www.Alhiwar.org.

11-www.Alhiwar.org

12- http//: www.echerouk/com .

13- http://www.manifast.univ.ouragla.dz

14-http://www.france2u.com

15-www.aldjazera.net

16- http// :www.elkhabar.com

17- http // :www.wakt.djazair.com

18- http// :www.echaab.net

الفهرس

إهداء	
التشكرات	
الدعاء	
مقدمة	
الفصل الأول:الإطار النظري لدراسة الدبلوماسية الجزائرية	1
المبحث الأول:ماهية الدبلوماسية	
المطلب الأول :تعريف الدبلوماسية	09
المطلب الثاني:أنواع الدبلوماسية	9
المطلب الثالث:ادوار الدبلوماسية	13
المبحث الثاني:محددات الدبلوماسية الجزائرية	18
المطلب الأول: المحدد الإيديولوجي	19
المطلب الثاني:المحددات السياسية والاقتصادية	19
المطلب الثالث:المحددات الجيو بوليتيكية	22
الفصل الثاني: نشاط الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي(أزمة مالي)	32
المبحث الأول:الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي	
المطلب الأول :الواقع الجغرافي	38
المطلب الثاني:دراسة في طبيعة المجتمع لمنطقة الساحل الإفريقي	38
المطلب الثالث: طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي	39
المبحث الثاني: التحديات والرهانات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة المالية	41
المطلب الأول: الأزمة المالية خلفياتها وأسبابها	46
المطلب الثاني:اثر الأزمة المالية على الاستقرار على الجزائر	46
المطلب الثالث:نشاط الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة المالية.	56
الخاتمة	64
الملاحق	
قائمة المراجع	